جامعة يحيى فارس بالمدية
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

الموضـــــوع:

تحليل التدفقات النقدية لتقييم الأداء النقدي للمؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة وحدة الصناعة بوفال – البرواقية

مـذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

إعدادالطالبتين: تحتإشراف الأستاذ:

✓ بلقايدي حورية د.باصور رضوان

✓ تونسي سعاد

أعضاء لجنة المناقشة

إسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
د. عمر عبد الصمد	جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية	رئيسا
د.بن قايدة مروان	جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية	ممتحنا
د. باصور رضوان	جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية	مشرفا ومقررا

لسنة الجامعية : 2018 -2019

شكر وتقدير

نحمد الله عز وجل الذي ألهمنا الصبر والثبات، وأمدنا بالقوة والعزم على مواصلة مشوارنا الدراسي وتوفيقه لنا على إنجاز هذا العمل انطلاقا من قول رسولنا الكريم ﷺ:" من لم يشكر الناس لم يشكر الله عز وجل".

يسعدني ان أتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى من تقصر كل كلمات الشكر وعبارات الثناء عن الوفاء بحقه إلى الأستاذ الفاضل: د/ باصور رضوان

لتكرمه بقبول الإشراف على هذه المذكرة هذا الرجل المعطاء الذي تتجسد في عطائه كل معاني الكرم والمروءة له الشكر ما منحنا إياه من الوقت والجهد والاهتمام

وكل ما من شأنه تعزيزي لإتمام هذا العمل في أفضل صورة ممكنة فكان

نعم المشرف ونعم المعلم

كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى كل أعضاء المناقشة الموقرة الذين قبلوا وتحملوا عناء قراءة ومناقشة المذكرة، وإلى كل من ساندنا في إنجاز هذا العمل المتواضع من قريب او من بعيد

كما أشكر كل إطارات مؤسسة بوفال بالبر واقية على دعمهم لي وعلى المعلومات المقدمة من طرف السيد: رضا صحراوي

وأختم شكري إلى كل من ساعدني في إنجاز هذه المذكرة وله بكلمة طيبة.

إهـــداء

قبل كل شيء أحمد الله الذي لولا فضله علي لما وفقت في عملي هذا

أهدي ثمرة عملي هذا إلى من أرضعتني لبن الحب وغمرتني بعطفها وحنانها

إلى من ربتني على مكارم الأخلاق

إلى صاحب القلب الواسع والقلب النافع والطيب والتي كتبت الجنة تحت أقدامها

إلى روح أمي الطاهرة التي أفنت عمرها لأجلنا رحمها الله وأسكنها فسيح جناته

إلى الذي غاب عن اعيننا ومازال يسكن قلبنا إلى الذي علمني أولى الخطوات والاجتهاد

في الحياة إلى روح أبي الطاهرة رحمه الله.

إلى إخوتي محمد، أحمد، الطاهر، الذين دعموني ماديا ومعنويا بالأخص أخي العزيز: محمد

الذي كان قريبا مني وملازما لي كالظل، وكان لي ركيزة وسند في حياتي حفظه الله ورعاه.

إلى البراعم الصغار ، إسلام, أنس، آية' آدم، إياد

حفظهم الله ورعاهم.

"إلى أخواتي اللواتي لم تلدهم أمي إلى من تحلو بالإيخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء لي

إلى ينابيع الصدق الصافي وإلى من معهم سعدت برفقتهم في دروب الحياة

الحلوة والمريرة سرت وإلى كل من كانوا معي في طريق النجاح والخير

إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني أن لا أضيعهم.

إلى من تقاسمت معها العمل صديقتي: سعاد

و إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل ومد لي يد العون من قريب او من بعيد.

أهدي ثمرة جهدي

حـوريـة

إهـــداء

قبل كل شيء أحمد الله عز وجل لولا فضله علي لما وفقت في عملي هذا

أهدي ثمرة جهدي إلى من حملتني وهنا على وهن وسهرت على راحتي

لم يغمض لها جفن إلى ينبوع الحنان وكل الأمان

ومن جعل تحت قدميها الجنان حبيبتي أنت أمي ثم أمي ثم امي

ينطق بها القلب قبل اللسان.

إلى من جعل نفسه شمعة تحترق من اجل أن ينير دربنا إلى رمز الحب

والعطاء أبي الحبيب

إلى من كانوا ملاذي وملجئي إلى من تذوقت معهم اجمل لحظات حياتي

إلى إخوتي واخواتي: محمد، ريان، حياة وزوجها رضا، مونيا

إلى الصغيرة والكتكوتة منال

إلى من اختارني شريكة لحياته خطيبي حيدر

إلى صديقتي ورفيقتي فاطمة وخطيبها سعيد

إلى التي شاركتني في هذا العمل صديقتي حورية.

إلى من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

سعـاد

مستخلص الدراسة:

توصلت الدراسة إلى:

-وصف المفاهيم العامة للتدفقات النقدية ومختلف مؤشرات التى توضفها لتقييم الحالة المالية للمؤسسة

-تقييم وقياس الأداء النقدي لوحدة الصيانة بمؤسسة بوفال

-إعتماد المؤسسة الطريقة المباشرة والتي تناسب الدراسة

-تقييم كفاءة المؤسسة في إستخدام جدول التدفقات النقدية بإستخدام التحليل العمودي وتحليل بواسطة النسب

-تحديد نقاط القوة و الضعف في الأداء النقدي بإستناد إلى النتائج المتوصل إليها

-وحدة الصيانة في وضع مالي سيئ نتيجة لتحليل جدول تدفقاتها النقدية

الكلمات المفتاحية :الأداء النقدي ،الأداء المالي ،التدفقات النقدية.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنـــوان	الصفحة
- كلمة شكر	-
- الإهداء	-
- ملخص الدراسة	-
- فهرس المحتويات	-
- قائمة الجداول	-
- قائمة الأشكال	-
- مقدمة	أ
الفصل الأول: تقييم الأداء الماليوالنقدي	
- تمهيد	02
المبحث الأول: أساسيات تقييم الأداء النقدي	03
- المطلب الأول: مفهوم الأداء	03
- المطلب الثاني: أنواع الأداء	04
- المطلب الثالث: تعريف عملية تقييم الأداء	09
- المطلب الرابع: أهمية تقييم الأداء	10
- المطلب الخامس: أهداف تقييم الأداء	11
المبحث الثاني: مفاهيم الأداء المالي	13
- المطلب الأول: تعريف الأداء المالي	13
- المطلب الثاني: عملية تقييم الأداء المالي	14
- المطلب الثالث: أهمية تقييم الأداء المالي	16
- المطلب الرابع: أهداف تقييم الأداء المالي	16
- المطلب الخامس: العلاقة بين الأداء المالي والأداء النقدي	18
خلاصة الفصل	19

الفصل الثاني: تحليل جدول التدفقات النقدية	
– تمهيد	21
المبحث الأول: ماهية جدول التدفقات النقدية.....	22
– المطلب الأول: نشأة قائمة التدفقات النقدية	22
– المطلب الثاني: مفهوم قائمة التدفقات النقدية	24
– المطلب الثالث: أهمية إعداد قائمة التدفقات النقدية ومستخدمها	25
– المطلب الرابع: تصنيف قائمة التدفقات النقدية	27
المبحث الثاني: عرض وتحليل قائمة التدفقات النقدية	30
– المطلب الأول: عرض التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية	30
– المطلب الثاني: عرض التدفقات النقدية الناتجة عن أنشطة الاستثمار والتمويل	41
– المطلب الثالث: تحليل قائمة التدفقات النقدية	45
المبحث الثالث: المشكلات المتعلقة بقائمة التدفقات النقدية	51
– المطلب الأول: التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية وبنود غير عادية وضرائب الدخل.....	51
– المطلب الثاني: الفوائد وتوزيعات الأرباح	56
– المطلب الثالث: شراء وبيع المؤسسات التابعة لوحدات الأعمال لوحدات الأعمال الأخرى.	57
– المطلب الرابع: الأنشطة الاستثمارية والتمويلية غير النقدية والإحصاءات الأخرى	58
خلاصة الفصل	60
الفصل الثالث: دراسة حالة وحدة الصيانة (بوفال) البرواقية	
– تمهيد	62
المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة بوفال	63
– المطلب الأول: التعريف بمؤسسة بوفال	63
– المطلب الثاني: أهداف ووظائف مؤسسة بوفال	65
– المطلب الثالث: التعريف بوحدة الصيانة	68

المبحث الثاني: إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق النظام المحاسبي	69
– المطلب الأول: إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق النظام المالي المحاسبي .	69
– المطلب الثاني: تحليل قائمة التدفقات النقدية.....ـ.....	71
خلاصة الفصل	76
– خاتمة	79
– قائمة المراجع	–
– قائمة الملاحق .....ـ.....	–

1- قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
جدول رقم (2-1)	القسم المتعلق بالتدفقات المالية التنظيمية في قائمة التدفقات النقدية بموجب الطريقة المباشرة	32
جدول رقم (2-2)	القسم المتعلق بالتدفقات المالية التشغيلية بموجب الطريقة غير المباشرة	38
جدول رقم (2-3)	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية وفق الطريقتين المباشرة وغير المباشرة	41
جدول رقم (2-4)	يبين التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية	41
جدول رقم (2-5)	يبين التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية	42
جدول رقم (2-6)	كيفية الإفصاح عن البنود غير العادية في قائمة التدفقات النقدية	54
جدول رقم (2-7)	كيفية عرض التدفقات النقدية الخاصة بالضرائب على الدخل	55
جدول رقم (3-1)	الأنشطة التشغيلية	69
جدول رقم (3-2)	الأنشطة التمويلية	69
جدول رقم (3-4)	قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة بوفال	71
جدول رقم (3-5)	التحليل العمودي لقائمة التدفقات النقدية	72

2- قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (1-1)	الأطراف المستفيدة من عملية الأداء المالي	15
الشكل رقم (2-1)	تصنيف التدفقات الداخلية والتدفقات النقدية الخارجية	29
الشكل رقم (2-2)	العناصر المكونة لقائمة التدفقات النقدية المعدة بطريقة مباشرة	35
الشكل رقم (2-3)	يعبر عن صافي الدخل في هذه البنود	37
الشكل رقم (2-4)	العناصر المكونة لقائمة التدفقات النقدية المعدة بطريقة غير مباشرة	39
الشكل رقم (3-1)	الهيكل التنظيمي العام لمؤسسة بوفال	66
الشكل رقم (3-2)	الهيكل التنظيمي لوحدة الصيانة	68

3- قائمة الملاحق:

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
الملحق رقم (01)	ميزانية الأصول 2016-2017	89
الملحق رقم (02)	ميزانية الخصوم 2016-2017	90
الملحق رقم (03)	جدول التدفقات النقدية 2015-2016	91

مقـــدمة

مقدمة

تأتي أهمية المعلومات المحاسبية من مدى وفائها باحتياجات متخذي القرارات والتي تتسم بالزيادة المتلاحقة نتيجة إتساع أنشطة الوحدات الاقتصادية مع ضرورة تغطية تلك الوحدات للإلتزمات المترتبة على مباشرة الأنشطة وتحقق المعلومات المحاسبية منفعة لمستخدمي القوائم المالية ومن بينها قائمة المركز المالي (الميزانية) وقائمة الدخل (جدول حساب النتيجة) وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية وتعتبر هذه الاخيرة إحدى القوائم الإلزامية بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية، لما تظهره من إنعكاس لمشاكل السيولة التي تعاني منها المؤسسة.

وهدف هذه القائمة تقييم قدرة المؤسسة على توليد السيولة ويوضح دخول وخروج السيولة المتاحة لدى المؤسسة، وكذلك استخلاص النسب التي تساعد في تقييم الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة وكيفية مساهمتها في تقييم الأداء، وهذا ما تسعى للوصول إليه قائمة التدفقات النقدية .

من خلال ما سبق يمكن طرح التساؤل التالي: **كيف يمكن تحليل السيولة لتقييم الأداء النقدي للمؤسسة، وكيف يتم ذلك في مؤسسة بوفال؟.**

ولتحليل هذا التساؤل ودراسته بطريقة معمقة قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل من الضروري تقييم الأداء النقدي للمؤسسة؟
- كيف يتم تحليل قائمة التدفقات النقدية وماهي المؤشرات المستعملة ؟
- ما مدى فعالية جدول التدفقات النقدية في تقييم الأداء النقدي على مؤسسة بوفال؟

- **الفرضيات**

للإجابة على مجموعة التساؤلات السابقة، تقوم هذه الدراسة على الفرضيات التالية:

1- الأداء النقدي هو المخرجات والأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها ومن الضروري تقييمه.

2- جدول التدفقات النقدية من أهم القوائم المالية حيث تهدف إلى إعطاء نظرة حول المؤسسة لكل من المستثمرين والمساهمين ومستخدمي القوائم المالية ويتم تصنيفها إلى أنشطة تشغيلية واستثمارية وتمويلية. ولعل نسبة كفاية التدفق النقدي هي من اهم النسب التي تستعمل في تحليل جدل التدفقات النقدية.

3- لجدول التدفقات النقدية فاعلية في تقييم الأداء النقدي لما يوفره من معلومات حول قدرة المؤسسة على توليد السيولة.

- **أهمية الدراسة:**

تكمن اهمية هذه الدراسة في تحليل جدول التدفقات النقدية لتقييم الأداء النقدي من خلال تسليط الضوء على مدى تحليل جدول التدفقات النقدية في مؤسسة بوفال وتشخيص وضعيتها المالية.

- **اهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى النقاط التالية:

- التعرف على عملية تقييم الأداء النقدي للمؤسسة الاقتصادية.

- معرفة مدى تأثير تحليل التدفقات النقدية على الأداء النقدي للمؤسسة الاقتصادية.

- الوقوف على مدى تطبيق جدول التدفقات النقدية في الواقع العملي للمؤسسة الاقتصادية.

– محاولة تطبيق أهم النسب المالية بناءا على معطيات المؤسسة الاقتصادية.

- **منهج الدراسة:** تم إتباع منهجين في هذه الدراسة هما:

المنهج الوصفي التحليلي فيما يخص الجانب النظري (الفصل الأول والثاني) وذلك بإعطاء مفاهيم حول الأداء النقدي وجدول التدفقات النقدية للمؤسسة، وعلى **المنهج الوصفي التحليلي** في الجانب التطبيقي (الفصل الثالث) وذلك بإسقاط الجانب النظري على مؤسسة بوفال بإتباع دراسة حالة من خلال تحليل جدول التدفقات النقدية للمؤسسة.

- **مصادر الدراسة:** والتي نلخصها فيما يلي

– البحث المكتبي بالرجوع إلى مختلف الكتب والدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث.

– البحث الالكتروني بالاستعانة بمختلف محركات البحث ومختلف مواقع الأنترنت للحصول على المعلومات.

–المقابلة فقد قمنا بمجموعة من المقابلات مع أهل الاختصاص والمتمثلين أساسا في رؤساء أقسام وحدة الصيانة.

- **صعوبات البحث:** عند قيامنا بهذه الدراسة واجهنا مجموعة من الصعوبات أهمها

– عدم توفر معلومات حول الأداء النقدي وذلك لعدم توفر المراجع المتعلقة بالموضوع.

– صعوبة الحصول على المعلومات من قبل المؤسسة باعتبارها معلومات خاصة يصعب التصريح بها.

- **الدراسات السابقة:**

– **سالمى محمد الدينوري:** قائمة التدفقات النقدية في ظل إعتماد الجزائر المعايير المحاسبية الدولية ،رسالة ماجستير في علوم التسيير , تخصص محاسبة , جامعة العقيد حاج لخضر , باتنة , سنة 2009.هدفت هذه الدراسة إلى ابراز معلومات عن التدفقات النقدية التي حسب مهمة أي مؤسسة، كما أوضحت كيفية إعداد قائمة التدفقات النقدية وذلك من خلال دراسة حالة لدى مؤسسة اقتصادية.

– **بن خليفة حمزة:** دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة،رسالة ماجستير في علوم التسيير , تخصص محاسبة , جامعة محمد خيضر , بسكرة,سنة 2012. هدفت هذه الدراسة إلى محاولة إضفاء مكونات علمية من الجانب النظري لقائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة مجاولة الوصول إلى الإضافة التي تعطيها قائمة التدفقات النقدية مع تقييم السيولة والربحية بالنسبة للمؤسسات وقد خلصت هذه الدراسة إلى قائمة التدفقات النقدية تقدم معلومات حول قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها.

تتميز دراستنا عن الدراسات السابقة بأنها تتطرق إلى العنصر الرئيسي في تقييم الأداء المالي وبالضبط هو جوهر التدفقات في المؤسسة المتمثل في الجانب النقدي , كما تطرقنا إلى دراسة حالة تعد ولا تحلل جدول التدفقات النقدية .

- **محتوى الدراسة:** للإجابة على الإشكالية المطروحة وكذا اختبار صحة الفرضيات فإن الأمر اقتضى منا تناول الموضوع في ثلاثة فصول كما يلي:

الفصل الأول: تقييم الأداء المالي و النقدي،نتطرق فيه إلى مبحثين

المبحث الأول: أساسيات تقييم الأداء النقدي، وذلك للتعرف على مفهوم الأداء وأنواعه والاهمية التي تعطى له وفيما تتجلى أهدافه، اما المبحث الثاني: مفاهيم الأداء المالي تعرض فيه تعريف وعملية تقييم الاداء المالي والأهمية التي تعطى له وأهدافه.

الفصل الثاني: تحليل جدول التدفقات النقدية، نتطرق فيه إلى ثلاثة مباحث حيث نقدم في المبحث الأول: ماهية جدول التدفقات النقدية ونتناول فيه نشأة ومفهوم قائمة التدفقات النقدية وأهمية إعدادها وكيفية تصنيفها، أما المبحث الثاني: عرض وتحليل قائمة التدفقات النقدية ونتناول فيه عرض وتحليل التدفقات النقدية عن الأنشطة التشغيلية الاستثمارية والتمويلية وكيفية تحليل قائمة التدفقات النقدية، أما المبحث الثالث: المشكلات المتعلقة بقائمة التدفقات النقدية ونتناول فيه التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية وبنود غير عادية وضرائب الدخل، فوائد وتوزيعات الأرباح، شراء وبيع المؤسسات التابعة لوحدات الأعمال الأخرى، الأنشطة الاستثمارية والتمويلية غير النقدية والإفصاحات الأخرى.

الفصل الثالث: دراسة حالة وحدة الصيانة بوفال– البرواقية ، نتطرق فيه إلى مبحثين المبحث الأول: حصص النقدية للمؤسسة من خلال إعطاء لمحة تاريخية عن المؤسسة، أهدافها و الهيكل التنظيمي لها، مع دراسة تطور وهيكلة وحدة الصيانة لمؤسسة بوفال بالبرواقية، أما المبحث الثاني فكان لإعداد التدفقات النقدية وتحليلها.

الفصل الأول

تقييم الأداء المالي و النقدي

تمهيد:

يشغل أداء المؤسسة الاقتصادية حيزا معتبرا عند كل الأطراف المعنية بحالة المؤسسة لاعتبارها النواة الأساسية للنشأة الاقتصادية للمجتمع، وتبرز أهمية المؤسسة في كونها مصدر القيمة المضافة ومصدر للثروة، وحجم ذلك مرتبط بأداء المؤسسة وعقلانية القيادة ووعيها بما يجري في محيطها فلا يمكن تناول موضوع تقييم الأداء النقدي في المؤسسة الاقتصادية دون الاحاطة بالأداء النظري للأداء.

حيث يعتبر تقييم الأداء النقدي من إحدى المواضيع الهامة على مستوى المؤسسة الاقتصادية حيث أن المؤسسة في حالة تغير مستمر بسبب بيئتها وعلاقتها مع المؤسسات الأخرى وتسعى المؤسسة دوما إلى أن تكون في أفضل صورة لها، وحتى تتمكن من ذلك أصبحت تهتم بتحسين أدائها بالكيفية التي تستطيع أن تتوقف بها أمام منافسيها، فالأداء يعتبر من بين الأسس التي تبنى عليه المؤسسة.

ومن أجل ذلك تم تقسيم الفصل الأول إلى مبحثين:

المبحث الأول: أساسيات تقييم الأداء النقدي.

المبحث الثاني: مفاهيم حول الأداء المالي.

المبحث الأول: أساسيات تقييم الأداء النقدي

الأداء هو البحث عن الكفاءة من خلال إنتاج الفعالية بأفضل عملية لتحقيق نمو دائم، فهو مرتبط بالجانب الداخلي للمؤسسة من خلال إنتاجية العمل وسيتم التطرق في هذا المبحث إلى مفهوم وأنواع الأداء أين يتم عرض مجموعة من التعاريف التي تسمح بتوضيح معناه وعرض أنواعه وأهميته وأهدافه.

المطلب الأول: مفهوم الأداء

تقدم للأداء عدة تعاريف وهي كالتالي:

يعرف على أنه النشاط الشمولي المستمر الذي يعكس نجاح المنظمة واستمراريتها وقدرتها للتكيف مع البيئة، وفشلها وانكماشها وفق أسس ومعايير محددة تضعها المنظمة وفقا لمتطلباتها في ضوء الأهداف طويلة الأمد[1].

ويعرفه عبد الباقي 2002: انه دراسة وتحليل أداء العاملين لعملهم وملاحظة سلوكهم وتصرفاتهم أثناء العمل وذلك للحكم على مدى نجاحهم ومستوى كفاءتهم بأعمالهم الحالية للحكم على إمكانيات النمو والتقدم للعمل في المستقبل وتحمله لمسؤوليات أكبر وترقيته لوظيفة أخرى[2].

ويعرفه أيضا على أنه درجة تحقيق الأهداف الموضوعة من طرف المؤسسة ويتم تقييم هذا الأخير عن طريق مؤشرات كمية ونوعية متعلقة بالنتيجة المتحصل عليها[3].

ويعرفه أيضا على انه القدرة على الاقتراب من الأهداف باستخدام الموارد المتاحة بأسلوب يهتم بالكفاءة والفعالية[4].

---

(1) - علاء فرحات طالب ،**الحكومة المؤسسة والاداء المالي الاستراتيجي للمصارف** ، الطبعة الأولى ، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، صص 63-64.

(2) - ابراهيم محمد المحاسنة ،**ادارة وتقييم الأداء الوظيفي حسب النظرية والتطبيق** ، الطبعة 01، دار جرير للنشر والتوزيع، مملكة البحرين حاليا، 2013، ص 118.

(3) - حورية بلجوهر ، **الادارة المالية وأثرها في تحسين الاداء المالي للمؤسسات الاقتصادية**، مذكرة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم مالية، جامعة المدية 2013، ص 66.

(4) - بوطريق خوخة،**استخدام التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصاديةوترشيد قراراتها** ، مذكرة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم مالية، جامعة المدية 2013، ص 81.

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن الأداء هو: عبارة عن محصلة مجموعة من العوامل في مقدمتها قدرات الأفراد ودوافعهم تليها أهداف المؤسسة وقدراتها وآلية تسييرها، هذه المحصلة تسجل في سلوك الفرد داخل المنضمة أثناء قيامه بمهامه وتبقى فعالية هذا الأداء نسبيا لكل مؤسسة في الغالي بمدى مطابقة الفرد كما هو مطلوب منه سواء على البعد التقني والنفسي.

المطلب الثاني: أنواع الأداء

بعدما تم عرض مفاهيم حول الأداء ننتقل إلى أنواع الأداء في المؤسسة وتحديد أنواع الأداء بغرض اختيار معايير التقسيم، هذه الأخيرة يمكن تحديدها في أربعة أشكال هي:

المعيار الأول: حسب معيار المصدر

فينقسم الأداء وفقا لهذا المعيار إلى نوعين وهما والأداء الداخلي والأداء الخارجي.

1-الأداء الداخلي[1]: وهو الأداء الناتج عن كل الموارد البشرية، المالية والتقنية الضرورية لتسيير نشاط المؤسسة ويشمل الأداء الداخلي مايلي:

أ- الأداء البشري: وهو أداء الفرد في قدرة المؤسسة من خلال وضع القيمة المضافة وتحقيق الأفضلية باستخدام مهاراتهم وخبراتهم.

ب-الأداء التقني: ويتمثل في قدرة المؤسسة على استعمال استثماراتها بشكل فعال.

ج- الأداء المالي: ويكمن الأداء المالي في فعالية تعبئة واستخدام الوسائل المالية المتاحة.

2- الأداء الخارجي [2]: هو الاداء الناتج عن التغيرات التي تحدث في المحيط الخارجي للمؤسسة فالمؤسسة لا تتسبب في إحداثه ولكن المحيط الخارجي للمؤسسة هو الذي يولده، وهذا النوع بصفة عامة يظهر في النتائج الجيدة التي تحصل عليها المؤسسة كارتفاع رقم

---

[1] - عادل عشي، **الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2004، ص 05.

[2] - صباح عبد الرحمن، **أثر مراقبة التسيير على الرفع من مستوى الأداء المالي**، مذكرة ماستر، كلية علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2012، ص 03.

الأعمال نتيجة لارتفاع سعر البيع أو خروج أحد من المنافسين، ارتفاع القيمة المضافة مقارنة بالسنة الماضية نتيجة لانخفاض أسعار المواد واللوازم والخدمات، فكل ذه التغيرات تنعكس على الاداء سواء بالإيجاب أو بالسلب، وهذا النوع من الأداء يفرض على المؤسسة تحليل نتائجها.

المعيار الثاني: الأداء حسب معيار الشمولية

يقسم الاداء حسب هذا المعيار إلى أداء كلي وأداء جزئي

أ- الأداء الكلي [1]: يتمثل الأداء الكلي في النتائج التي ساهمت جميع عناصر المؤسسة أو الانظمة التحتية تكوينها دون انفراد جزء أو عنصر لوحده في التحقيق، فالتعرض للأداء الكلي للمؤسسة يعني الحديث عن مقدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها الرئيسية بأدنى التكاليف الممكنة، ومثال هذه الأهداف الربحية التي لا يمكن لقسم أو وظيفة لوحدها تحقيق ذلك، بل تتطلب جميع المصالح والوظائف فالمصلحة المالية يجب أن توفر الاموال الضرورية بأقل التكاليف وأقل المخاطر، ومصلحة الإنتاج يجب أن تقدم منتوجات بأقل التكاليف وأحسن جودة ومصلحة الأفراد يجب أن تحقق أفضل مردودية والمصلحة التجارية يجب عليها تسويق أقصى ما يمكن تسويقه وتوفير المواد لعملية التصنيع بأقل تكلفة وأحسن جودة.

ب- الأداء الجزئي[2]: على خلاف الأداء الكلي فإن الاداء الجزئي هو قدرة النظام التحتي على تحقيق أهدافه بأدنى التكاليف ممكنة، فالنظام التحتي يسعى إلى تحقيق الأداء الكلي للمنظمة، وكما سبق الإشارة اليه أهداف المؤسسة يجب أن تكون متكاملة ومتسلسلة.

---

[1] – عز الدين قاسمي، **تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم مالية، جامعة المدية، 2015، ص 07.

[2] – نعيمة شبح، **دور التحليل المالي بتقييم الاداء المالي بالمؤسسة الجزائرية**، رسالة ماجستير كلية علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008، ص 9.

المعيار الثالث: الاداء حسب المعيار الوظيفي

يرتبط هذا المعيار بشدة التنظيم لأن هذا الأخير هو الذي يحدد الوظائف والنشاطات التي تمارسها المؤسسة، إذن ينقسم الأداء في هذه الحالة حسب الوظائف المسندة إلى المؤسسة والتي يمكن حصرها في الوظائف التالية[1]:

1- أداء الوظيفة المالية:

يتمثل هذا الأداء في قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها المالية بأقل التكاليف الممكنة فالأداء المالي يتجسد في قدرتها على تحقيق التوازن المالي وتوفير السيولة اللازمة لتسديد ما عليها وتحقيق معدل المردودية جيد وتكاليف منخفضة.

2- أداء وظيفة الإنتاج:

يتحقق الاداء الإنتاجي للمؤسسة عندما تتمكن من تحقيق معدلات مرتفعة من الإنتاجية مقارنة بمثيلاتها أو بالنسبة للقطاع الذي تنتمي إليه وإنتاج منتجات بجودة عالية وبتكاليف منخفضة تسمح لها بمنافسة من فيها وتخفيض نسبة توقف الآلات والتأخر في تلبية الطلبيات.

3- أداء وظيفة الأفراد:

قبل تحديد ماهية الاداء يتوجب الإشارة إلى اهمية الموارد البشرية داخل المؤسسة فتكمن هذه الاهمية في قدرتها على تحريك الموارد الأخرى وتوجيهها نحو هدف المؤسسة فاستخدام الموارد المؤسسة بفعالية لا يتم إلا عن طريق الأفراد، كذلك وجود المؤسسة واستمراريتها أو زوالها مرتبط بنوعية وسلوك الأفراد الذين توظفهم ولكي تضمن بقاءها يجب أن توظف الأكفاء وذوي المهارات العالية وتسييرهم تسيير عقلاني وتحقيق فعالية الموارد البشرية لا تكون إلا إذا كان الشخص المناسب في المكان المناسب وفي وقته لإنجاز عمله.

---

[1]-أحمد يزيد، عبد القادر رزق الله، **دور الرقابة الداخلية في رفع الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة المدية، 2017 ,ص ص46-49.

4- أداء وظيفة التموين:

يتمثل أداؤها في القدرة على تحقيق درجة عالية كم الإنتقالية من الموردين والحصول على المواد بجودة عالية وفي الآجال المحددة ودوافع مرضية للحصول على آجال تسديد الموردين تفوق الآجال الممنوحة للعملاء، وتحقيق استغلال جيد لأماكن تخزين.

5- أداء وظيفة البحث والتطوير:

يمكن أداء وظيفة البحث والتطوير بدراسة المؤشرات التالية:

-الجو الملائم للاختراع والابتكار والتجديد.

-نسبة وسرعة تحويل الابتكارات إلى المؤسسة

-التنويع وقدرة المؤسسة على ارسال منتجات جديدة.

-درجة التحديث ومواكبة التطور.

6- أداء وظيفة التسويق:

يتمثل في القدرة على بلوغ أهدافها بأقل التكاليف الممكنة، هذا الأداء لا يمكن معرفته من خلال مجموعة من المؤشرات المتعلقة بوظيفة التسويق التي يمكن ذكر منها المجموعة التالية: حصة السوق، إرضاء العملاء، من خلال معرفة شكاويهم ومقدار المردودية من المبيعات ... الخ، ومن أجل تحقيق التميز في هذا الأداء يجب التحديد الدقيق والواضح لحاجة العميل باعتباره المحرك الأساسي للمؤسسة، فتعظيم ارضائه يعتبر وسيلة لا غنا عنها لتحقيق ميزة تحصيلية في البيئة التنافسية كاسم العلامة التجارية في ذهن الأفراد ويمكن معرفتها من مردودية كل منتوج.

7- أداء وظيفة العلاقات العمومية: الأداء الوظيفي يؤخذ بعين الاعتبار المساهمين الموظفين، العملاء، الموردين، وأخير الدولة بالنسبة للمساهمين يتحقق الأداء عندما يحصل على عائد مرتفع الأسهم واستقرار في الأرباح الموزعة أما الموظفين الأداء هو توفير وخلق

جو عمل ملائم ومعنويات مرتفعة، اما الموردين الأداء هو الحصول على مدة تسديد ما عليهم طويلة ومنتجات في الآجال المناسبة والجودة العالية.

المعيار الرابع: الأداء حسب معيار الطبيعة[1]

تبعا لهذا المعيار الذي من خلاله تقسم المؤسسة أهدافها إلى أهداف اقتصادية واجتماعية وتكنولوجية وسياسية يمكن تصنيف الأداء إلى:

1- الأداء الاقتصادي:

يعتبر المهمة الأساسية التي تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى بلوغها ويتمثل في الفوائد الاقتصادية التي تجنيها المؤسسة من وراء تعظيم نواتجها ، الربح، القيمة المضافة، حصة السوق، المردودية، وتدنية استخدام مواردها من رأس المال، العمل، المواد الأولية التكنولوجيا.

2- الاداء الاجتماعي:

في حقيقة الأمر الأهداف الاجتماعية التي ترسمها المؤسسة أثناء عماية التخطيط كانت قبل ذلك قيودا أو شروطا فرضها عليها أفراد المؤسسة اولا وأفراد المجتمع الخارجي ثانيا، وتحقيق هذه الأهداف يجب أن يتزامن مع تحقيق الأهداف الأخرى وخاصة منها الاقتصادية، كما يقول أحد الباحثين "الاجتماع مشروط بالاقتصاد" وفي بعض الحالات يتحقق الاداء الاقتصادي بالأداء الاجتماعي.

3- الاداء التكنولوجي:

يكون للمؤسسة اداء تكنولوجي عندما تكون قد حددت أثناء عملية التخطيط أهدافا تكنولوجية كالسيطرة على مجال تكنولوجي معين، وأغلب الأحيان تكنولوجية التي ترسمها المؤسسة اهداف استراتيجية نظرا لأهمية التكنولوجيا.

[1] – امحمد يزيد، مرجع سبق ذكره، ص 49.

4- الأداء السياسي:

يتجسد الاداء السياسي في بلوغ المؤسسة أهدافها السياسية، ويمكن لها أن تتحصل على مزايا من خلال هذا الأداء، والتي تعتبر كوسائل لتحقيق أهدافها الأخرى، والأمثلة من هذا المجال عديدة كتمويل الحملات الانتخابية من أجل ايصال أشخاص معينين إلى الحكم أو مناصب سامية لاستغلالهم فيما بعد.

المطلب الثالث: تعريف عملية تقييم الأداء

قبل التطرق إلى تعريف عملية الأداء تنعرف التقييم على أنه: عملية اشراف ومراجعة من قبل سلطة أعلى بقصد معرفة كيفية تسيير الاعمال والتأكد من أن المواد المتاحة داخل المنظمة تستخدم وفقا للخطة الموضوعة[1].

ويعرف تقييم الأداء على أنه خطوة رئيسية في العملية الرقابية ويكمن جوهر عملية تقييم الأداء في مقارنة الاداء المحلي بمؤشرات محددة مقدما والوقوف على انحرافات وتبريرها وتحديد المسؤولية الإدارية والبشرية، ثم يلي ذلك الخطوات التصحيحية كلما أمكن ذلك[2]،ويعرف أيضا على أنها معرفة مدى تحقيق الأهداف المرسومة للوحدة وكيفية استخدام الموارد وحساب المنافع والتكاليف وآثار ذلك على الوحدة نفسها[3].

---

[1] – فارس رشيد، **محاسبة الأداء في المؤسسات الخدماتية، الطبعة الأولى،** دار آيلة للنشر والتوزيع، عمان 2008، ص 18.

[2] – أحمد محمد موسى، **تقييم الأداء الاقتصادي في قطاع الأعمال والخدمات،** دار النهضة العربية، بيروت، لبنان 1969، ص 635.

[3] – عقيل جاسم عبد الله**مدخل تقييم المشروعات،** طبعة الأولى، دار حامد للنشر، الأردن، 1999، ص 189.

المطلب الثالث: أهمية تقييم الأداء

تحظى عملية تقييم مختلف المؤسسات وخاصة الصاغية منها بأهمية بارزة وكبيرة وفي جوانب ومستويات عدة ومختلفة ويمكن إبرازها في الآتي[1]:

– تساعد عملية تقييم الاداء في التحقق من مدى قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها فحتى يمكن معرفة مدى تطابق الإنجاز الفعلي مع الخطط الموضوعة فلا بد من توافر من الأسس والأساليب التي تقيس ذلك.

– وعملية تقسيم الأداء تعتبر من أهم الأساليب التي يمكن استخدامها لهذه الغاية، فعملية التقييم تسمح بتوفير التغذية العكسية حول مجريات سير التقدم نحو الأهداف وفي حالة ما إذا كانت النتائج تختلف عن الأهداف يكون بمقدور المؤسسة ان تعمل على تحليل الفجوات الموجودة في الأداء وإجراء التعديلات التي تعيدها إلى مسارها المنشود.

وأيضا يعتبر تقييم الاداء مهما من خلال [2]:

– إن عملية تقيم الاداء تشجع على التوجه بشكل بناء نحو حل المشاكل، حيث إن تقدم يوفر بيانات حقيقية ملموسة يمكن الاستناد اليها في اتخاذ قرارات سلمية حول عمليات المؤسسة.

– إن عملية تقييم الاداء تسلط الضوء على مدى الكفاءة في استعمال المؤسسة في مواردها المتاحة، وضمن هذا السياق فإن عملية تقييم الاداء تعمل على استثمار الموارد البشرية بصورة أفضل والتقليل من الهدر والضياع وتهشيد النفقات وتنمية الإيرادات بشكل تقييم أساسا موضوعيا لوضع نظام الحوافز والمكافآت.

---

[1] – محمد الطعامة، **معايير قياس الأداء الحكومي وطرق استنباطها**، مجمع عمل مؤتمر الأساليب الحديثة في قياس الأداء الحكومي، المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، مصر، 2008، ص 204.

[2] – طاهر محمد منصوري الغالبي، وائل محمد صبحي إدريس، **أساسيات الأداء وبطاقة الاداء المتوازن**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2009، ص 71.

إن تقييم الاداء يظهر مدى اسهام المؤسسة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحقيق أكبر قدر من الإنتاج بأقل التكاليف والتخلص من عوامل الضياع في الوقت والجهد والمال، مما يؤدي إلى حفض أسعار المنتجات ومن ثمة تنشيط القدرة البشرية وزيادة الدخل القومي.

إن تقييم الاداء يحسن الاتصالات الداخلية بين العاملين فضلا عن الاتصالات الخارجية بين المنظمة وعملائها ومتعامليها، والتأكيد على قياس وتحسين الأداء يؤدي إلى إيجاد مناخ جديد من شأنه التسيير في جميع المؤسسات باختلاف أنواعها.

– تسمح عملية تقييم الاداء بمعرفة مدى مساهمة العاملين في تحقيق اهداف المنظمة من خلال تقييم الاداء.

– يقدم تقييم الأداء المؤسس صورة واضحة للدولة فيما يتطلب مستوى أداء القطاع التي تعمل فيه المؤسسات.

تحدد عملية التقييم ما يجب معرفتهم في تحقيق الأداء العالي، فنماذج وأنظمة تقييم الأداء تشمل على مجموعة من المتغيرات المرتبطة والمنتظمة والتي عن تم اتباعها، فسوف تساعد أصحاب القرار على السفر نحو تحسين مستوى الاداء بصورة علمية وعقلانية[1].

وعلى ضوء ما سبق تتجلى الاهمية الجوهرية لعملية تقييم الأداء المنظمة التي لا تعرف أين هي الآن من حيث واقع عملياتها، لا يمكن لها ان تعرف ما هو مستقبلها، وبالتالي لا يمكنها الوصول إلى ما تريد.

المطلب الرابع: أهداف تقييم الأداء

لقد اتضح أنه ينبغي على جميع المؤسسات التي تقيس مدى فعالية أنشطتها ونتائج أعمالها أن المعلومات التي يتم الحصول عليها تقودها نحو أهدافها وبالتالي تحسين أدائها لذلك فالمؤسسة التي لا تستطيع قياس أدائها لا يمكنها الرقابة عليه، وإذا لم يستطع مراقبته

[1] – سني فاطمة الزهراء، فرقاني يمينة، **دور التحليل المالي في تقييم الأداء النقدي للمؤسسة**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة المدية، ص ص 53–54.

فإنها تقدر على إدارته وبذلك فهي لن تتمكن من صناعة مهارات سليمـــــــة حيث يقول R.quim ضمن هذا السياق:" ببساطة لا يمكننا غدارة شيء لا تستطيع قياسه"[1].

وعلى هذا تحتاج المؤسسات لتقييم الأداء من اجل تحقيق الاهداف التالية [2]:

- **الرقابة:** يهدف تقييم الاداء إلى مراقبة الإنجازات والنتائج وتحليلها من خلال مقارنتها مع التوقعات والتنبؤ بالأخطاء باستخدام مؤشرات الاداء.
- **التقييم الذاتي:** يهدف تقييم الأداء على مستوى مؤسسات إلى تشخيص المشكلات لحلها والكشف عن مواطن الضعف لتقويتها ومواطن القوة للحفاظ عليها وتعزيزها.
- **تقييم الإدارة:** يعتبر تقييم الأداء كمرآة للإدارة العليا تعكس أداء الوحدات والفروع وبالتالي يمكنها من رسم الاستراتيجيات والاهداف بوضوح.
- **التحسين المستمر:** يعنتر تقييم الأداء الهدف الأولي النهائي يتمثل في تحسين الأداء من أجل زيادة الانتاجية، كما تهدف المؤسسة من خلال تقييم الاداء إلى: [3]

- التأكد من تنفيذ الاهداف الموضوعة بأعلى درجة من الكفاءة.
- التركيز على حسن سير الخطة الاستراتيجية للمؤسسة.
- التأكد من سير التطورات الاقتصادية والاجتماعية طبقا للأهداف المرسومة سلفا.
- تحقيق أفضل عائد ودفع حركة التنمية حيث أن تحقيق التنمية يتم عادة من خلال التوسع وتعزيز قدرات المؤسسة لتحسين أدائها.
- يهدف تقسيم الأداء إلى تحسين ادارة المنتجات والخدمات وعملية ايصالها للعملاء.
- يهدف تقييم الأداء إلى الكشف عن العناصر الفعالة في المؤسسة لدعمها وتحديد العناصر التي بها خلل لمعالجتها وكل ذلك من أجل الدفع بعجلة الأداء نحو الامام.

---

[1] – سني فاطمة الزهراء، فرقاني يمينة، نفس المرجع السابق، ص54.

[2] – عبد الرحمن محمد، **قياس الأداء وإنشاء التطور التاريخي**، مجمع اعمال مؤتمر الأساليب الحديثة في قياس المنظمة العربية للتنمية البشرية، القاهرة، 2008، ص 498.

[3] – نفس المرجع، نفس الصفحة

المبحث الثاني: مفاهيم حول الأداء المالي

يعتبر الاداء المالي من المقومات الأساسية للمؤسسات حيث يوفر نظام متكامل للمعلومات الدقيقة الموثوق بها ولمقارنة الأداء الفعلي لأنشطة المؤسسات من خلال مؤشرات محددة لتحديد الانحرافات على الاهداف المحددة سابقا، حيق يعد الأداء المالي أكثر استخداما وذلك لقياس أداء المؤسسة لأنه يمتاز بالاستقرار والثبات ويساهم في توجيه المؤسسات نحو المسار الأفضل والصحيح.

المطلب الأول: تعريف الأداء المالي

تقدم للأداء المالي عدة تعارف وهي كالتالي:

– أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها باتجاه الشركات الناجحة فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه إلى الشركة او الاسهم التي تشير معاييرها المالية على التقدم والنجاح عن غيرها[1].

– ويعرف أيضا على انه مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها والاستخدامات ذات الاجل الطويل والقصير من اجل تشكيل الثروة[2].

– ويعرف أيضا على أنه: العملية الموضوعية للمنظمة التي تقارن الاداء الفعلي للفرد بالأداء المستهدف وتحديد نواحي الضعف والقوة في الأداء[3].

من خلال التعارف السابقة يمكن القول ان الأداء المالي هو:

مدى تحقيق القدرة الإرادية والقدرة الكبسية في المؤسسة، حيث الاولى تعلن قدرة المؤسسة على توليد الإيرادات سواء من أنشطتها الجارية أو الرأسمالية او الاستثنائية، بينما تعني الثانية قدرة المؤسسة على تحقيق فائض من أنشطتها الموضحة سابقا من أجل مكافأة

---

(1) – محمد محمود الخطيب، **الاداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**، الطبعة الأولى، دار للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2010، ص 45.

(2) – سني فاطمة الزهراء، فرقاني يمينة، مرجع سابق، ص 56.

(3) – عصام الدين أمين أبو غلفة،**اتجاهات معاصرة في إدارة الموارد البشرية (النظرية والتطبيق)**، بدون طبعة، دار للنشر والتوزيع ، شركة الجمهورية الحديثة، ص 289.

عوامل الإنتاج وفقا للنظرية الحديثة والبعض يعرف بمدى تمتع وتحقيق المؤسسة لهامش الامان يزيل عنها العسر المالي، ظاهرة الافلاس او بتعبير آخر مدى قدرة المؤسسة على تحدي المخاطر والصعاب المنيعة.

المطلب الثاني: عملية تقديم الاداء المالي.

عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة تعني تقديم حكم له قيمة على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة للمؤسسة وذلك لخدمة رغبات أطرفها المختلفة، أي يعبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة قياسا للنتائج المحققة والمنتظرة في ضوء معايير محددة سلفا.

تعتبر عملية تقييم الأداء المالي في المؤسسة عملية بالغة الاهمية، وذلك لما تخدم مختلف الاطراف التي لها علاقة بالمؤسسة وذلك للأسباب التالية[1]:

– تحديد مستوى تحقيق الاهداف من خلال قياس ومقارنة النتائج، مما يسمح للحكم على الفعالية.

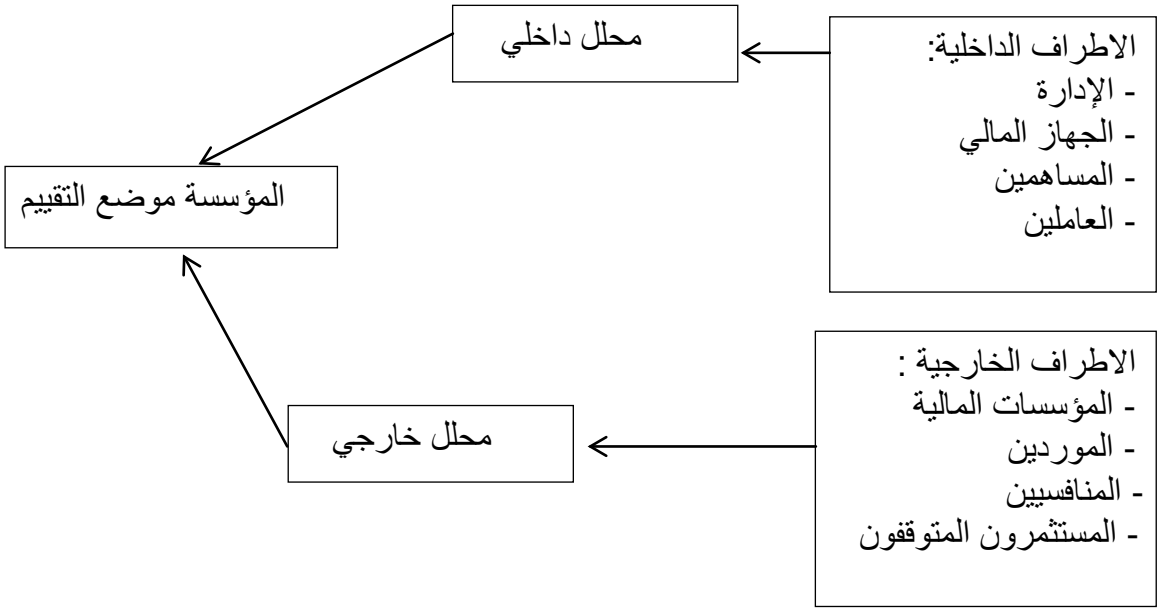
– تحديد الاهمية النسبية من النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على الكفاءة حيث أن الفعالية هي تحقيق اهداف المؤسسة وفقا للموارد المتاحة، أما الكفاءة فهي تقوم على الاستخدام الامثل للموارد المتاحة لغرض الوصول إلى الأهداف المسطرة.

وتهدف المؤسسة الاقتصادية بصفة عامة إلى تحقيق الربح، لذا فتقييم الأداء المالي يعتبر أداة رئيسية لازمة لإجراء الرقابي للمؤسسة، فهو يظهر عن طريق تصحيح وتعديل الاستراتيجية والخطة لموضوعة، وترشيد الاستخدامات للموارد المتاحة، وهذا يساهم في بقائها في بيئة تنافسية وهي ترتكز على المصادر التمويلية والاستثمارية لها.

وهناك عدة أطراف تستفيد من عملية التقييم الاداء المالي منها اطراف داخلية وأخرى خارجية، والشكل الموالي يوضح ذلك:

[1] – سني فاطمة الزهراء، فرقاني يمينة، مرجع سابق، ص 56.

الشكل رقم (1-1): الاطراف المستفيدة من عملية الاداء المالي



المصدر: جمال الدين المرسي وآخرون، **الإدارةالمالية**، مدخل اتخاذ قرار، الدار الجامعية، 2006، ص98

المطلب الثالث: أهمية تقييم الاداء المالي

يتميز الأداء المالي بأنه يتم على جميع المستويات وعلى جميع العمليات وهو يكتسب أهمية بالغة يمكن ان نلخصها في النقاط التالية:

1- يتميز الاداء المالي بقياسه لمجموعة من المعايير تعرف بمعايير تقييم الأداء ويتم تحديدها حسب الغرض المحدد من تقييم الأداء[1].

2- يوضح العلاقات المتبادلة بين مراكز المسؤولية والالتزام بها فيساعد تقييم الأداء على التحقق من قيام الأقسام بوظائفها بأفضل مكانة ممكنة[2].

3- تحديد الاهمية البيئة بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح الحكم على درجة الكفاءة[3].

4- إن الأداء المالي يساعد على إعادة توجيه النشاط نحو تحقيق الأهداف المحددة، يستح لفرصة لمراجعة وإعادة النظر في سلوك المرؤوسين.

المطلب الرابع: اهداف تقييم الأداء المالي

يمكن حصر الأهداف التي تسعى اليها المؤسسة إلى تحقيقها بأهداف عديدة نذكر منها:

1- التوازن المالي [4]:هو هدف مالي تسعى الوظيفة المالية لبلوغه لأنه يمس باستقرار المؤسسة المالي، ويمثل التوازن المالي في لحظة معينة التوازن بين رأس المال الثابت والاموال الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ به وعبر الفترة المالية، يستوجب ذلك التعادل بين المدفوعات والمتحصلات، أو بصفة عامة بين استخدامات الاموال ومصادرها.

---

(1) – فلاح حسن الحسيني، **الادارة الاستراتيجية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2005 ص 233

(2) – طلعات عبد المالك، **تقييم الاداء الاقتصادي**، المعهد القومي للإدارة العليا، سلسلة دراسة القاهرة، مصر 1964 ص 24

(3) – بن غدة مليكة، **دور التحليل المالي واستخداماته الرقابية في التقييم المالي**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم مالية، جامعة المدية، 2014، ص 50.

(4)– سعيد فرحات جمعة، **الاداء المالي لمنظمات الأعمال**، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2000، ص 247.

ومنه يتضح ان رأس المال الثابت والمتمثل عادة في الاستثمارات يجب أن تمول عن طريق الاموال الدائمة.

رأس المال مضافا إليه الديون الطويلة ومتوسطة الأجل، وهذا يضمن عدم اللجوء إلى تحويل جزء منه إلى سيولة لمواجهة مختلف الالتزامات، وتحقيق تغطية الاموال الدائمة للأصول الثابتة، يتوجب التعادل بين المقبوضات والمدفوعات، مما سبق يظهر ان التواجد المالي يساهم في توفير السيولة واليسر المالي للمؤسسة، وتكمن اهمية لبلوغ هدف التوازن المالي في النقاط التالية:

-تأمين تمويل احتياجات الاستثمارات بأموال دائمة.

-ضمان تسديد جزئي من الديون او كلها في الأجل القصير وتدعيم اليسر المالي.

-الاستقلال المالي للمؤسسة باتجاه الغير.

2- نمو المؤسسة [1]: يعتبر نمو المؤسسة عامل أساسي من عوامل تعظيم قيمتها ولهذا فإن قرارات النمو تتميز بانها قرارات استراتيجية، فالنمو وظيفة استراتيجية جد هامة للمؤسسة الاقتصادية وهي ظاهرة تعكس مدى نجاح ونجاعة استراتيجيتها المتعلقة بجانب التطور التوسع، البقاء، الاستمرار، وبذلك يمكن اعتبار النمو وظيفة استراتيجية تشكلها السياسات المحددة لحجم الاستثمارات، سياسات توزيع الارباح، وهيكل سياسات التمويل وتحديد غايات النمو في إنماء العلاقات الكلية المتاحة للمؤسسة.

3- الربحية والمردودية: تمثل الربحية نتائج عدد كبير من السياسات والقرارات وتقيس مدى كفاءة وفعالية إدارة الشركة في توليد الأرباح، وتمثلت النسب الربحية بالدراسة من خلال العائد على حقوق الملكية (الأرباح الصافية مقسومة على حقوق الملكية)، ويقيس هذا

[1] – السعيد فرحات جمعة،**الأداء المالي لمنظمات الأعمال**، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2000، ص 247.

المتغير النسبة التي يحصل عليها المساهمون مقابل رأس المال المستثمر في الشركة، ويتوقع ان تكون العلاقة بين العائد على حقوق الملكية وعوائد اسهم علاقة موجبة.

4- السيولة[1]: تقيس السيولة بالنسبة للمؤسسة قدرتها على مواجهة التزاماتها القصيرة، او بتعبير آخر تضمن قدرتها على تحويل بسرعة الأصول المتداولة إلى اموال متاحة، فنقص السيولة وعدم كفايتها يقود المؤسسة إلى عدم المقدرة على الوفاء او مواجهة التزاماتها وتأدية بعض المدفوعات.

5- توازن الهيكل المالي [2]: يعني ان الموارد الدائمة تغطي الاستخدامات الثابتة او الأصول المتداولة لتغطية الموارد قصيرة الاجل، وذلك من اجل ضمان حقوق المقرضين وعدم وقوع المؤسسة في حالة عسر مالي، أي أن التكلفة المالية تلعب دورا مهما في التحصيص الامثل للموارد المالية.

المطلب الخامس: العلاقة بين الاداء المالي والاداء النقدي

من خلال هذا المطلب سيتم تحديد العلاقة بين الأداء المالي والنقدي كالتالي:

قبل تحديد العلاقة بينهما يمكن تعريف الاداء النقدي على انه: مدى قدرة المؤسسة على تجسيد اهدافها المسطرة بنتائج فعلية، وذلك من خلال الاستغلال الأمثل للسيولة المتاحة.

-يمكن تحديد العلاقة بين الأداء المالي والأداء النقدي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، حيث أن الاداء النقدي يمثل جزء من الاداء المالي وفي مدى قدرة المؤسسة على تحقيق وتجسيد أهدافها المسطرة بنتائج فعلية.

---

[1] – رابح بودروسي، خالد خميلي، **مساهمة الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية** مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: محاسبة، جامعة المدية، 2017 ص ص 55- 56.

[2] – محمد محود الخطيب، **الاداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009، ص 36.

وذلك من خلال الاستغلال الامثل للموارد لمتاحة وكدى قدرتها على توليد السيولة للوفاء بالتزاماتها ومجابهة المستقبل واتخاذ القرارات الراشدة.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما تم التطرق له في هذا الفصل تم استخلاص ما يلي:

ان الاداء يتمثل في الأهداف المسطرة التي تسعى المؤسسة إلى بلوغها في ظل الموارد المتاحة بكفاءة وفعالية وأن عملية تقسيم يتم من خلالها قياس وتقسيم الأداء الفعلي للمؤسسة، ودرجة تحقيقها للأهداف المسطرة ، وتحديد مختلف الاخطاء والانحرافات وأسبابها والقيام بتبريرها وتصحيحها وتحسين وضعية المؤسسة مستقبلا.

وتتمثل العلاقة بين الأداء المالي والاداء النقدي في تشخيص وقياس درجة ومدى قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها بنتائج فعلية وقدرتها على توليد السيولة لمجابهة المستقبل في ظل كل من الموارد المتاحة.

الفصل الثاني

تحليل جدول التدفقات النقدية

تمهيد:

مع بداية سنة 2010 شرعت الجزائر في تطبيق النظام المالي المحاسب الذي يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية، والذي يعوض ويلغي مخطط المحاسبين الوطني لسنة 1975م، وذلك تماشيا مع التطورات الاقتصادية وتكريسا لانضمام لاقتصاد السوق، وحسب النظام المحاسبي المالي فإنه فرض على كل مؤسسة أن تدخل في مجال تطبيق هذا النظام وبالتالي تتولسنويا إعداد كشوف مالية (قوائم مالية).

حيث يعتبر جدول التدفقات النقدية القائمة الرابعة بعد كل من قائمة الدخل، وقائمة الحركة في رؤوس الأموال، وقائمة المركز المالي، وأصبح جدول التدفقات النقدية مهما في المؤسسة الاقتصادية وإحدى القواعد الالتزامية للمؤسسات، كما تظهره هذه القائمة من انعكاسات طبيعية ولمشاكل السيولة التي تعاني من المؤسسة وكذلك معرفة مدى قدرة المؤسسة على توليدها في التدفق النقدي الموجب من نشاطها المعتاد لمواجهة التزاماتها.

وهضا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل من خلال تقسيمه إلى ثلاث مباحث:

-المبحث الأول: ماهية جدول التدفقات النقدية.

-المبحث الثاني: عرض وتحليل جدول التدفقات النقدية.

-المبحث الثالث: المشكلات المتعلقة بجدول التدفقات النقدية.

المبحث الأول: ماهية التدفقات النقدية

لقد مرت قائمة التدفقات النقدية بعدة تطورات نتيجة الممارسة المهنية لتستقر بشكلها الحالي سنة 1992، وتصبح قابلة للتطبيق مع سنة 1994، كما أن الاعتراف الدولي بها لم يكن مرة واحدة وإنما تم على عدة مراحل، وهذا يعني أن الاعتراف تم من خلال المرور بتجربة الخطأ والصواب وهذا ما يكسبها أهمية لا تقل عن أهمية قائمة الدخل او الميزانية.

المطلب الاول: نشأة قائمة التدفقات النقدية

إن تطور قائمة التدفقات النقدية يعطي نشاطا جيدا عن كيفية تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية، حيث هذه القائمة تعتبر حديثة العهد نسبيا، وشهدت منذ نشأتها إلى الآن تطورا ملحوظا، سواءا من جهة المداخل المتبعة في إعـــدادها أو من حيث الصور أو نماذج عرضها، أمـــا من حيث قوة القواعد الملزمة بنشرها والصادرة عن المجامع المهنية[1].

إن المؤسسات العاملة بالولايات المتحدة الامريكية هي أول من بادر بعرضها بصفة طوعية في نهاية الخمسينيات، وذلك في صورة جدول تحليلي بسيط تحت مسمى قائمة " من أين جاءت الاموال وإلى أين ذهبت ؟"

كما كانت تقتصر على المقارنة بين قائمتين متتاليتين المركز المالي لتظهر عناصر الزيادة أو النقص الحادثة القائمتين على مدار فترة المحاسبة، لكن المعهد الأمريكي للمحاسبة الأمريكية (AICPA) أصدر سنة 1961، دراسة اوصى فيها بتغيير مستوى القائمة ليضع "قائمة تحليل التدفقات النقدية والموارد المالية"، كما أوصى جميع المؤسسات المساهمة بإصدارها ونشر ما تمثل بقية القوائم المالية الأخرى[2].

---

[1] – محمد مطر، **المحاسبة المالية**، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007، ص 333

[2] – المرجع السابق، نفس الصفحة.

وفي سنة 1963م صدر رأي مجلس مبادئ المحاسبة (APB) رقم 03 الخاص بتنشيط عملية إعداد وعرض قائمة الأموال، حيث أوصى المجلس في ذلك الوقت بتغيير اسم القائمة ليصبح "قائمة مصادر الاموال واوجه استخداماتها"، وأن تعرض هذه القائمة كمعلومات متممة للتقارير المالية المنشورة ولم يكن عرض هده المعلومات اجبارية, ومسالة تدقيقها من قبل محاسب قانوني كما امر اختياريا, وقد اخد مجتمع الاعمال و الاسواق المالية ومجلس الاوراق المالية (SEC) براي مجلس المبادئ المحاسبة رقم 3, الامر الدي ازداد معه عدد المؤســسات التي اخدت تطبيق قوائم الاموال وبشكل كبير, مما دفع مجلس المبادئ المحاسبة في سنة 1971 أي اصدار راي محاسبي رقـــــــم (19) الدي اوصى بما يلي[1]:

- ✓ تغيير مسمى القائمة ليصبح قائمة التغيرات في المركز المالي.
- ✓ ان تصبح هده القائمة واحدة من هده القوائم الاساسية الفترة المحاسبة.
- ✓ أن تصبح مشمولة برأي متفق الحسابات على القوائم المالية الذي يتضمنه تقريره الصادر عن البيانات المالية عن المؤسسة.
- ✓ أن يتم إعداد قائمة وفق المفهوم الشامل للموارد المالية على ان يترك للمؤسسة الخيار في إعدادها وعرضها، إما وفقا لمدخل رأس المال العامل، أو وفقا لمدخل التدفق النقدي.

وفي سنة 1978م صدر عن المجلس الأمريكي لمبادئ المحاسبة المالية (FASB) البيانرقم (95) الذي الزم المؤسسات المساهمة الامريكية بإصدار قائمة التدفق القدي بدلا منقائمة التغيرات في المركز المالي والتي كانت مستخدمة حتى ذلك التاريخ، وقد اوصى هذا البيان ان يم تصنيف التدفقات النقديةإلى تدفق نقدي من النشاط التمويني، وفقا للمعيار رقم (07)، الصادر سنة 1993م، تعرض القائمة باعتبارها جزء لا يتجزأ من البيانات المالية

---

[1] – صابور أحمد عواش، **إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق النظام المالي المحاسبي ومدى تطابقها للمعيار المحاسبي السابع AS7** ، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة جامعة المدية، 2016، ص 43.

المدققة المشمولة في التقارير السنوية الصادرة عن المؤسسات المساهمة وقد اوصى المعيار بأعدادها بشكل يفصح عن حركة النقدية والنقدية المكافئة او المضافة حسب الانشطة الرئيسية وحيث الانشطة التشغيلية، والأنشطة الاستثمارية ثم الأنشطة التمويلية كما ترك للمؤسسة أن تختار في إعدادها إما بطريقة مباشرة او غير مباشرة.

المطلب الثاني: مفهوم قائمة التدفقات النقدية

توجد عدة تعارف لقائمة التدفقات النقدية نذكر منها:

-**تعريف قائمة التدفقات النقدية:** حسب النظام المحاسب المالي بأنها جدول يقدم مداخل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب منشأها[1].

كما تعرف أيضا بأنها قائمة تعرض المتحصلات النقدية (المقبوضات) والمدفوعات النقدية (المدفوعات) وصافي التغيير في النقدية من ثلاثة انشطة رئيسية هي: أنشطة التشغيل، الاستثمار والتمويل للمنشأة، الاقتصادية خلال فترة زمنية محددة بصورة تؤدي إلى توفيق النقدية في أول فترة وآخرها[2].

وتعرف أيضا انها وثيقة شاملة وكاملة تفسر تغيرات التدفقات الخزينة المؤسسة خلال فترة معينة [3]،وحسب نظام المحاسبة المالي هدفه إعطاء صورة هادفة لمستعملي الكشوف المالية أساسا لتغير مدى قدرة الكيان على توليد الأموالونظائرها.

---

[1] – بوميمز فريدة، **دور قائمة التدفقات النقدية في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة** ، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصصمحاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، ص 38.

[2] – بشرى بوشريط، فلة بوشريط، **قائمة التدفقات النقدية في ظل اعقاد المعايير المحاسبية الدولية** ، مذكرة ماستر كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة المدية، 2018، ص 05.

[3] – فايزة سليم حداد، **الادارة المالية**، الطبعة الثانية، الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 40.

وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية ويقدم المداخل والمخارج والموجودات المالية الحاصلة أثناء منشئها (مصدرها)[1].

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن قائمة التدفقات النقدية تعتبر هي القائمة الثالثة بعد كل من قائمة المركز المالي وقائمة المدخل (البيان، الأرباح والخسائر) والتي أصبح الزاما على الشركات اعداها على انها جزء لا يتجزأ من بياناتها المالية لكل فترة حيث أنها القائمة التي تظهر التدفقات النقدية الداخلة (المقبوضات) والتدفقات النقدية الخارجة (المدفوعات) وحسب النشاطات التشغيلية التمويلية (الاقتراض والائتمان)، والاستثمارية (الاستثمار في الأصول المختلفة)، خلال فترات مالية معينة.

المطلب الثالث: أهمية إعداد التدفقات ومستخدميها

أولا: اهمية إعداد قائمة التدفقات المالية

يجب على المنشأة إعداد قائمة التدفقات المالية وفقا لمتطلبات المعيار المحاسبي المعمول به، كما ينبغي عرضها كجزء لقوائمها المالية لكل فترة يتم عرض القوائم المالية وذلك لما تحققه من[2]:

- توفير معلومات وفقا للأساس النقدي في أنشطة التشغيل، وانشطة الاستثمار وأنظمة التمويل.
- تقييم قدرة الوحدة الاقتصادية على توليد تدفقات مالية (في صالح الوحدة) في المستقبل.
- تقييم قدرة الوحدة على توليد تدفقات نقدية حرة موجه لمواجهة التزاماتها والتوسع في نشاطاتها .
- صحة العمليات الحسابية لكل من الضغوطات والمدفوعات.

[1]– القرار المؤرخ في يوليو يحدد القواعد وتقسيم المحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات عند سيرها، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 19، المؤرخة في 25 مارس 2009م، ص 26.

[2] – صابور أحمد، علوش الوناس، مرجع سابق، ص 06.

– الفصل الواضح بين المسؤوليات الوظيفية للمقبوضات والمدفوعات فيجب التأكد من فصل الموظف المختص للمقبوضات عن الموظف المختص للمدفوعات.

– المراجعة الفنية ومراجعة التوجيه المحاسبي لكل من الضغوطات والمدفوعات والتسويات المختلفة لها.

– إجراء المقارنات بين قائمة التدفق النقدي للفترة الحالية مع فترة سابقة مباشرة للتعرف على صافي التدفق النقدي بصورة مقارنة للوقوف على مدى تطور السيولة بالوحدة.

وأيضا يعتبر الجدول مهما من خلال [1]: أن قائمة التدفقات النقدية لها اهمية خاصة حيث أنها مفيدة جدا في تقييم التسيير المالي وسيولة المالية في الشركة ومعرفة مدى معرفتها المالية حيث تصنف بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن باقي القوائم المالية الاخرى، وتجعلها أكثر شمولا، ومؤشر جيد عن صدق وربحية المنشأة، ومكملة لقائمة المركز المالي في الافصاح عن قائمة التدفقات المالية المتعلقة بالمعاملات بين الغير وملاك المشروع.

ثانيا: مستخدمو قائمة التدفقات المالية

حدد الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض قائمة التدفقات النقدية طبيعة المعلومات التي تحتاجها كل فئة التي لها علاقة مباشرة او غير مباشرة بالمنشأة، لاستخدامها في عملية اتخاذ القرارات الرشيدة.

– الموظفون: يحتاج موظفو الشركة إلى معلومات تتعلق بمدى الأمان ومدى التحسن الوظيفي المتوقع في المستقبل، بالإضافة إلى معلومات تساعدني في تعزيز مطالب الموظفين بتحسين أوضاعهم الوظيفية[2].

– الموردون والتجار الدائنون: يحتاجون لمعلومات تساعدهم على تقدير ما إذا كانت الشركة المتعامل معها قادرة على سداد ديونهم[3].

---

[1] – بوميمز فريد، مرجع سابق، ص 39.

[2]– حراج رزيقة، **إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق النظام المحاسبي المالي ومدى مطابقته لمعيار المحاسبة الدولية** مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، الجزائر، 2012، ص 23.

[3] – صابر أحمد، علواش الوناس، مرجع سابق، ص 07.

– العملاء: يحتاجون إلى معلومات تساعدهم في التنبؤ بوضع الشركة المستقبلي وقدرتها على الاستمرار.

–المقرضين: وهم بحاجة إلى معلومات تساعد في تقدير قدرة الشركة المفترضة على توفير النقدية اللازمة لسداد أصل القرض والفوائد المستحقة عليه في الوقت المناسب، وفي تقدير عدم تجاوز الشركة المقترضة لبعض المحددات المالية نثل نسب الديون للغير إلى حقوق الملكية[1].

– **الجمهور** : الذي يتأثر بالمؤسسة بطرق متعددة من حيث فرص العمل أو التزويد بالمعلومات المتعلقة ببنائها وتنوع النشاطات، كما ان هناك فئات لم يرد ذكرها ضمن إطار وعرض البيانات المالية الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية كإدارة منشآت المحللون والمستشارون المالية، السوق المالي، المنافسون والمحامون[2].

المطلب الرابع: تصنيف قائمة التدفقات النقدية

توجد ثلاث تصنيفات لقائمة التدفقات النقدية نذكر منها:

أولا: الانشطة التشغيلية

وتشمل التأثير النقدي على العمليات والاحداث الاخرى التي تدخل ضمن صافي الدخل، ومن بينها القبض النقدي من العملاء نتيجة بيع السلع والخدمات والفوائد والتوزيعات المقبوضة على القروض والاستثمارات ومبيعات الاوراق المالية التجارية (قصيرة الاجل)، أما التدفق النقدي الخارج فيشمل السداد النقدي للأجور والخدمات والمصاريف والفوائد والضرائب وشراء الأوراق المالية التجارية (قصيرة الأجل) وفي الواقع يتم تغيير قائمة الدخل على أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي[3].

---

[1] – صابر احمد علواش الوناس، مرجع سابق، ص 7.

[2] – حراج رزيقة، مرجع سابق، ص 23.

[3] – ثناء القباني، **تطبيقات محاسبة استخدام الحاسب**، الدار الجامعية، 2003، ص ص 126–127.

ثانيا: أنشطة الاستثمار

وتشمل حيازة وبيع الأصول طويلة الأجل حيازة الاوراق المالية بخلاف التجارية السابق ذكرها في الانشطة التشغيلية أو النقدية المساوية ومنح القروض وقبضها، وتشمل التدفقات النقدية الداخلة على النقدية المقبوضة من بيع أصول طويلة الأجل وأوراق مالية من تحصيل القروض[1].

أما التدفقات النقدية الخارجة فتتمثل شمل سدادقيمة الأصول الثابتة المشتراة والاوراق المالية والنقدية الممنوحة للغير في شكل قروض.

ثالثا: الانشطة التمويلية

ويشمل الجدول على الموارد إلى الملاك وتزويدها بعائد على استثماراتها وتشمل التدفقات النقدية الداخلة على المقدمات المحصلة من إصدارتهم أو سندات أما التدفقات النقدية الخارجة فتشمل على سداد القروض للملاك شاملا للتوزيعات[2].

[1] – صابور أحمد، علواش الوناس، مرجع سبق ذكره، ص 27.

[2] – ثناء قباني، مرجع سبق ذكره، ص 127.

الشكل (2-1): تصنيف التدفقات الداخلة



المصدر: ثناء القباني، مرجع سابق، ص 122

المبحث الثاني: عرض وتحليل قائمة التدفقات النقدية

بحسب المعيار المحاسبي الدولي رقم (07) يوجد أسلوبان لإعداد التدفقات النقدية وهما الأسلوب المباشر والغير مباشر، كما يعتبر هذا الجدول أداة لتوسيع التسيير المالي الخاص بالمؤسسة من خلال تحليله، وبذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى النقاط التالية:

- عرض التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية.
- عرض التدفقات لنقدية في الانشطة الاستثمارية والتمويلية.
- تحليل قائمة التدفقات النقدية.

المطلب الأول: عرض التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية

قبل الحديث عن طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية والخطوات الواجب اتباعها، لا بد لنا من الاشارة إلى المعلومات اللازم توفرها لإعداد القائمة وهي:

- الميزانية العمومية المقارنة: القيام بعملية مقارنة لميزانيتين لفترتين متتاليتين بهدف تقدير التغيرات في جانبي الأصول والخصوم بين كل من أول الفترة وآخرها[1].
- قائمة الدخل الجاري: تحليل قائمة الدخل الحالية لتحديد مقدار الزيادة او النقص في التغذية الناتجة عن النشاطات التشغيلية خلال الفترة[2].
- بيانات إضافية: انتقاء بعض البيانات من دفتر الأستاذ للحصول على معلومات مفصلة إضافية لمعرفة أين تم الحصول على النقدية وطرق استخدامها وعليه إن إعداد القائمة يتم وفق الخطوات التالية:
- تحديدها في التدفقات النقدية لكل نشاط من الأنشطة التي تحتويها القائمة.
- تحديدها في لتدفق لفترة بتجميع صافي التدفقات النقدية (سلبا أو إيجابا) للأنشطة الثلاثة التي تحتويها القائمة (التشغيلية، الاستثمارية، التمويلية).

---

[1] – سوزان عطاء رغام، **العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 07** مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008، ص 49.

[2] – أحمد محمد زامل، **المحاسبة الادارية**، الجزء الثاني، معهد االعامة، الرياض، 2000،ص 816.

– تحديد صافي النقد في السند السابق يساوي صافي النقد أول فترة إلى صافي التدفق النقدي للفترة والمستخرج في السند السابق.

– التأكد من ان صافي النقد المستخرج في السند السابق يساوي صافي النقد الظاهري في الميزانية في نهاية الفترة[1].

ويتم الوصول إلى صافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية بموجب طريقتين وهما: الطريقة المباشرة او غير المباشرة.

أولا: الطريقة المباشرة

1– **مفهوم الطريقة المباشرة:** هذه الطريقة تستخدم لبيان المصادر المباشرة للحصول على النقدية من العمليات التشغيلية، حيث يجرى ولا تنزيل المشتريات النقدية والمصاريف التشغيلية النقدية من المبيعات النقدية للوصول إلى صافي التدفق النقدي من عمليات التشغيل كخطوة أولى، وبعدها يضاف صافي التدفق النقدي من عمليات الاستثمار وصافي التدفق من عمليات التمويل إلى صافي التدفق النقدي خلال العام، ثم يضاف رصيد النقدية اول العام للوصول إلى رصيد النقدية خلال العام، ويظهر القسم المتعلق بالتدفقات النقدية التشغيلية في قائمة التدفقات النقدية بموجب الطريقة للأسلوب المباشر تقريبا على النحو التالي[2]:

[1] – كمال الدين العطراوي، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار**، الاسكندرية، مصر، 2006، ص 159.

[2] – خويدمي سعاد، **إعداد وتحليل جدول التدفقات النقدية** ، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة ومراقبة وتدقيق، جامعة البليدة، 2012، ص 13.

الجدول رقم (2-1): القسم المتعلق بالتدفقات النقدية التشغيلية في قائمة التدفقات النقدية بموجب الطريقة المباشرة

أ- المبالغ المحصلة من المدنيين	
رصيد المدنيين اول مدة	**Xx**
يضاف	
رصيد أوراق القبض اول مدة	**Xx**
المبيعات خلال المدة	**Xx**
يطرح	
مردودات المبيعات	**Xx**
مسموحات المبيعات	**Xx**
الخصم المسموح به	**Xx**
الديون المعدومة	**Xx**
رصيد أوراق القبض آخر المدة	**Xx**
رصيد المدنيين آخر مدة	**xx**
المبالغ المحصلة من العملاء	**xx**
رصيد المدنيين آخر المدة	**xx**
المبالغ المحصلة من العملاء	**xxx**
ب- المبالغ المدفوعة للدائنين	
رصيد الدائنين أول المدة	**xx**
يضاف:	
رصيد اوراق الدفع أول مرة	**xx**
تكلفة البضاعة المباعة خلال المدة	**xx**

بضاعة آخر المدة	**xx**
يطرح:	
مردودات المشتريات	**xx**
مسموحات المشتريات	**xx**
الخصم المكتسب	**xx**
بضاعة أول المدة	**xx**
رصيد أوراق الدفع آخر المدة	**xx**
رصيد الدائنين آخر المدة	**xx**
المبالغ المدفوعة للدائنين	**xxx**
ج- إيرادات الفوائد المحصلة	
إيرادات الفوائد خلال المدة	
يضاف	
إيرادات الفوائد المحصلة خلال المدة	
إيرادات الفوائد المقبوضة مقدما آخر المدة	
يطرح:	
إيرادات الفوائد المقبوضة مقدما أول المدة	
إيرادات الفوائد المستحقة آخر المدة	
ايرادات الفوائد المحصلة خلال المدة	
د- مصروفات الفوائد المدفوعة	
مصروفات الفوائد خلال المدة	**xx**
يضاف:	
مصروفات الفوائد المستحقة أول المدة	**xx**

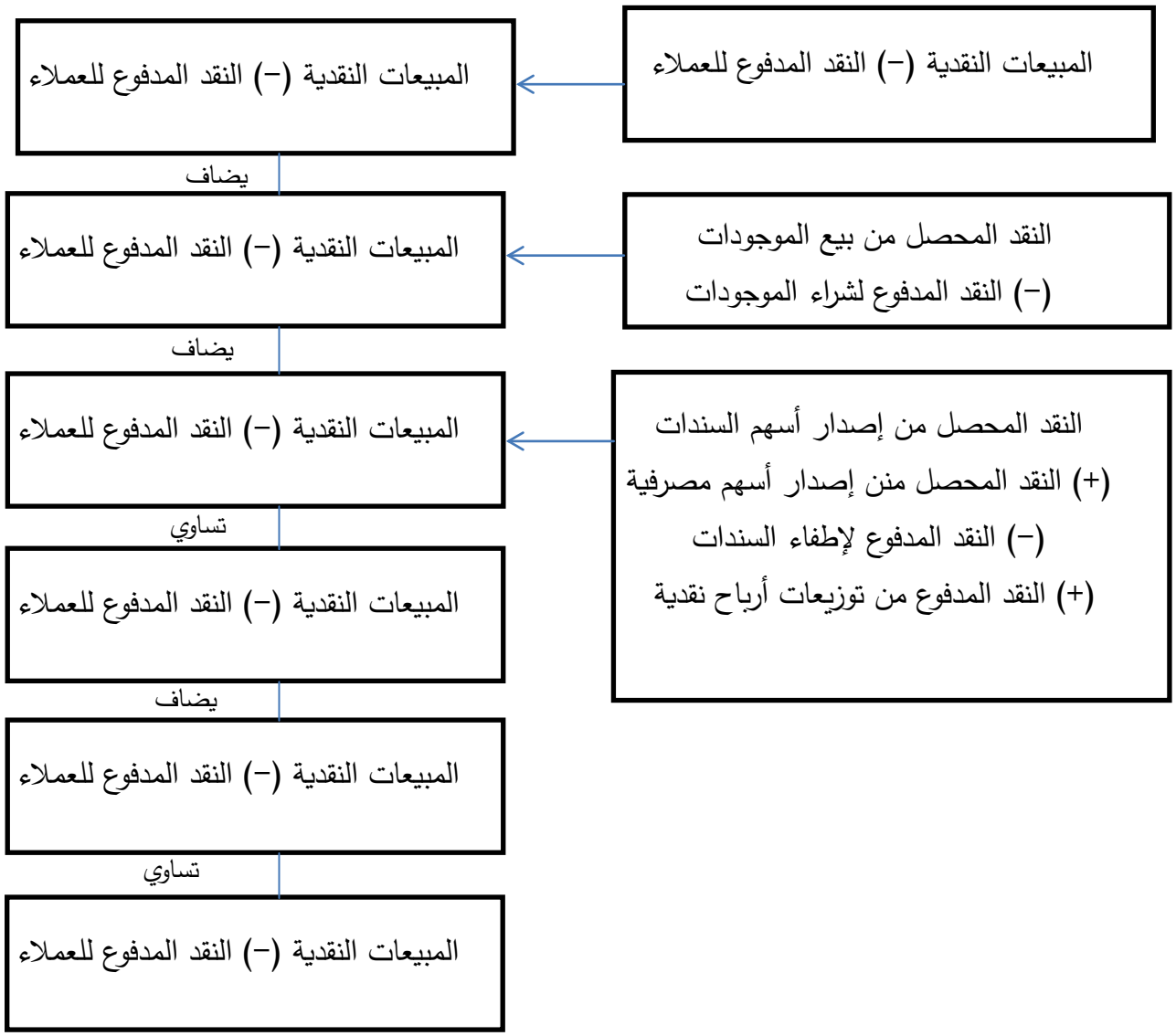
مصروفات الفوائد للمدفوعات مقدما آخر المدة	**xx**
يطرح:	
مصروفات الفوائد المدفوعة مقدما أول المدة	**xx**
مصروفات الفوائد المدفوعة مقدما آخر المدة	**xx**
مصروفات الفوائد المدفوعة مقدما خلال المدة	**xxx**
و-مصروفات الضريبة المدفوعة	
مصروفات الضريبة المدفوعة خلال المدة	**Xx**
يضاف:	
مصروفات الضريبة المدفوعة أول المدة	**xx**
مصروفات الضريبة المدفوعة آخر المدة	**xx**
يطرح:	
مصروفات الضريبة المدفوعة مقدما اول المدة	**xx**
مصروفات الضريبة المدفوعة مقدما آخر المدة	**xx**
مصروفات الضريبة المدفوعة خلال المدة	**xx**
ك- مصروفات الرواتب والاجور المدفعة	
مصروفات الرواتب والاجور المدفعة خلال المدة	**xxx**
يضاف	
مصروفات الرواتب والاجور المدفعة أول المدة	**xx**
مصروفات الرواتب والاجور المدفعة مقدمة أول المدة	**xx**
مصروفات الرواتب والاجور المدفعة مقدمة آخر المدة	**xx**
يطرح:	
مصروفات الرواتب والاجور المدفعة مقدمة أول المدة	**xx**

مصروفات الرواتب والاجور المستحقة آخر المدة	xx
مصروفات الرواتب والاجور المدفعة خلال المدة	xx

المصدر: خالد جمال الحجارات،معايير التقارير المالية الدولية 2007، الطبعة الأولى إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص ص 134-136.

ويمكن تلخيص مكونات قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة المباشرة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-2): العناصر المكونة لقائمة التدفقات النقدية المعدة بموجب الطريقة المباشرة



المصدر: منير شاكر، إسماعيل إسماعيل وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الاردن،2005، ص 148

ثانيا: الطريقة غير المباشرة

حيث يتم تعديل صافي الربح وخسارة للمعاملات ذات الطبيعة غير النقدية وأي مبالغ مؤجلة ومستحة الدفع، والمقبوضات النقدية من الأنشطة التشغيلية السابقة أو المستقبلية أنه يتم إضافة الأعباء التي خصصت من الإيرادات في قائمة الدخل، ولم يترتب عليها تدفقات نقدية خارجة إلى صافي الربح، واستبعاد البنود الدائنة في قائمة الدخل، ولم يترتب عليها تدفقات نقدية داخلة من صفي الربح، ويمكن تلخيص هذه البنود:

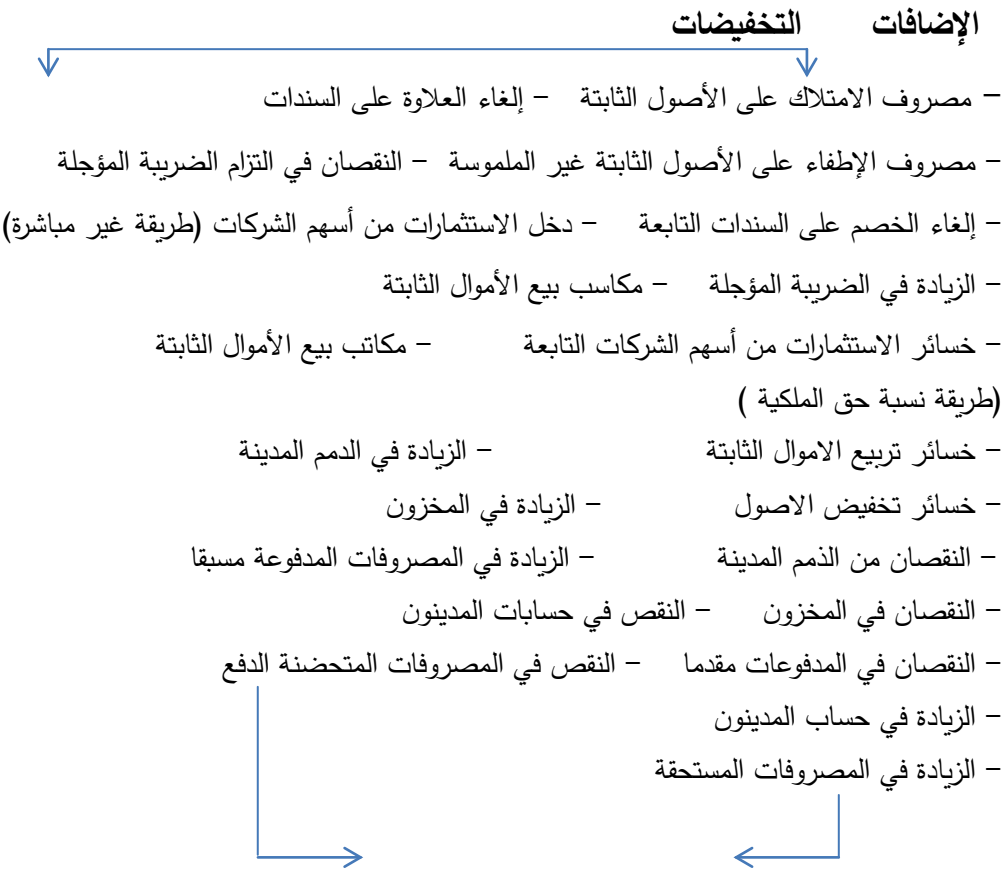
– التغييرات الحاصلة: في بنود الأصول والالتزامات المتداولة والتي لها ارتباط مباشر بالأنشطة التشغيلية كشراء أو بيع البضائع ومصاريف التشغيل.

– البنود الطبيعية الغير نقدية في قائمة الدخل، كالامتلاك لأصول ثابتة الملمومة الإطفاء والأصول غير الملمومة.

– المكاسب والخسائر ذات العلاقات بالأنشطة لتمويلية والاستثمارية في المؤسسة كمكاسب وخسائر بيع الأصول[1]، وهذا ما سنوضحه في الشكل الموالي:

[1] – خويدمي سعاد، مرجع سابق، ص ص 15، 16.

الشكل رقم (2-3): يعبر عن صافي الدخل في هذه البنود



المصدر: مؤيد راضي خنفر، عمان فلاح المطارنة، تحليل القوائم الحالية، الطبعة الرابعة 2011، ص 1990.

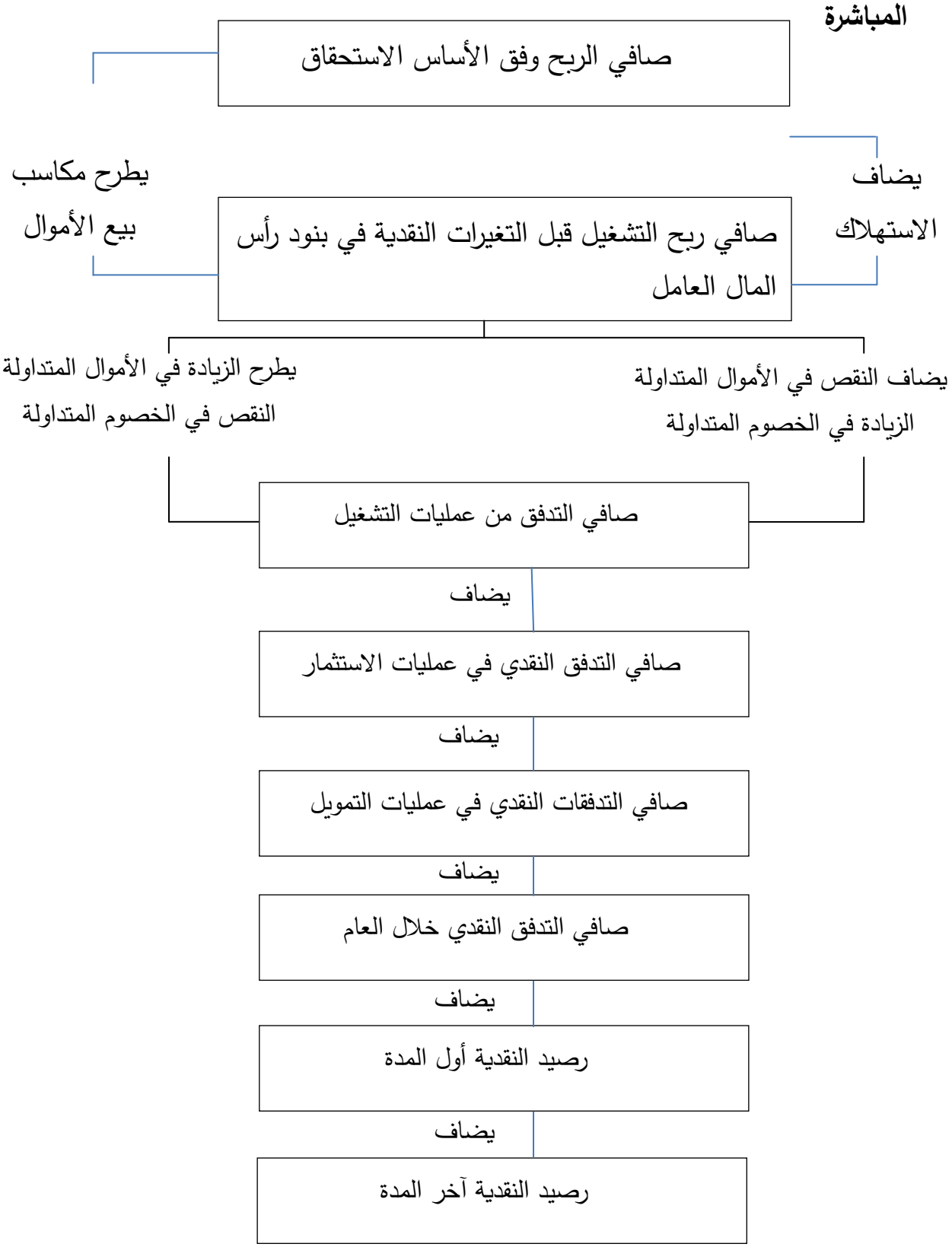
ويظهر القسم المتعلق بالتدفقات النقدية التشغيلية في قائمة التدفقات النقدية بموجب الأسلوب غير المباشر على النحو التالي للجدول:

الجدول رقم (2-2): القسم المتعلق بالتدفقات المالية التشغيلية بموجب الطريقة غير المباشرة

صافي الربح	xx
تضاف	
المصاريف الغير النقدية مثل الامتلاك	xx
النقد من العمليات	xx
النقص في المدينين	xx
النقص في البضاعة	xx
النقص في المدفوعات مقدما	xx
الزيادة في الدائنين	xx
الزيادة في المصاريف المستحقة	xx
تطرح:	xx
الزيادة في المدينين	xx
الزيادة في المدفوعات مقدما	xx
النقص في الدائنين	xx
النقص في المصاريف المستحقة	xx
تضاف:	
ضريبة الدخل المدفوعة	xx
صافي التدفق النقدي في الأنشطة التشغيلية.	xx

المصدر: مفلح محمد عقل، مقدمة في الادارة الحالية والتحليل المالي، الطبعة الأولى مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان 2006، ص 280

الشكل رقم (2-4): العناصر المكونة لقائمة التدفقات النقدية بموجب طريقة الغير المباشرة



المصدر: منير مشاكر محمد، إسماعيل إسماعيل وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005، ص 149

ثالثا: المقارنة بين الطريقتين المباشرة والغير مباشرة

تعرض الطريقة المباشرة معلومات أفضل عن الدورة النقدية لعمليات المنشأة التجـــاريةفهي تساعد في الوصول إلى تقدير أفضل المبالغ لتمويل الأنشطة التشغيلية للمنشأة وكذلك مبالغ نقدية المتوقع توافرها في المستقبل لخدمة الدين وتمويل النمو المستمر للمنشأة ودفع حصص الأرباح قائمة التدفقات النقدية والمتعلقة يتوفر معلومات عن المحصلات والمدفوعات النقدية التشغيلية، اما غير المباشرة فلا تقر ذلك.

وبفضل الكثير من معدي القوائم المالية بطريقة غير المباشرة في عرض التدفقات النقدية التشغيلية، لأنهم يرون أن تنفيذ الطريقة المباشرة تستلزم تكاليف إضافية خاصة بتجميع المتحصلات والمدفوعات النقدية[1].

ويرجع الفضل إلى الباحثين لاستخدام الطريقة غير المباشرة في عرض التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للأسباب التالية:

- إنها توفر ربطا مفيدا بين كل من قائمة التدفقات النقدية وقائمة الدخل وقائمة الميزانية.
- إن مستخدمه القوائم المالية على علم ودراية بهذه الطريقة.
- نصف أقل تكلفة من الطريقة المباشرة.
- قد نفسر الطريقة المباشرة تفسيرا خاصا عن التدفقات النقدية التشغيلية لمقياس الأداء بقيامه من قائمة الدخل[2].

---

[1] – حزاج رزيقة، مرجع سابق، ص 34.

[2] – صابور احمد، علوشي لوناس، **إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق نظام المالي المحاسبي في مطابقتها للمعيار المحاسبي السابع**، مرجع سابق، ص 20.

جدول رقم (2-3): صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية وفق الطريقتين المباشرة وغير المباشرة

صافي التدفق النقدية من الأنشطة التشغيلية وفق الطريقة المباشرة	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية وفق الطريقة الغير المباشرة
– المتحصلات النقدية من الايرادات. – المدفوعات الندية لمصروفات التشغيلية – الدخل قبل الضرائب – ضرائب الدخل المدفوعة لهذا – صافي التفق النقدي من الأنشطة التشغيلية.	– صافي الدخل – الزيادة في رصيد المدين – الزيادة في رصيد الدائنين – صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية

المصدر: حراج رزيقة، مرجع سابق، ص 34

المطلب الثاني: عرض التدفقات النقدية الناتجة عن أنشطة الاستثمار والتمويل

أولا: عرض التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار : والتي تحدد كما يوضح لنا الجدولالموالي

الجدول رقم (2-4): يبين لنا التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية

البيان	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة من أنشطة الاستثمار	xxx	xxx
المسحوبات عن عمليات التنازل عن تثبتات عيلية أو معنوية	xxx	xxx
المسحوبات عن اقتناء تثبتات مالية	xxx	xxx
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبتات مالية	xxx	xxx
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية	xxx	xxx
الحصص والاقساط المقبوضة من النتائج المستلمة		
تدفقات اموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار		

المصدر: القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، والذي يحدد قواعد التقسيم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها، وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية العدد 19، ص 54.

ويتم حساب العناصر المكونة لتدفقات الخزينة المتأنية من أنشطة الاستثمار على النحو الآتي[1]:

– تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية ومعنوية وتحسب بالعلاقة الآتية: التغير في القيم الثابتة المادية والمعنوية للسنة المالية+ القيمة المحاسبية الصافية للتنازل عن القيم الثابتة المادية والمعنوية وتتمثل في سعر التنازل عن القيم الثابتة المادية والمعنوية.

– التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية والمعنوية وتتمثل في سعر التنازل عن القيم الثابتة المادية والمعنوية.

– تسديدات لحيازة القيم الثابتة المالية وتحسب بالعلاقة الآتية: التغيير في القيم الثابتة + القيمة المحاسبية الصافية للتنازل عن القيم الثابتة المادية والمعنوية.

– التحصيلات عن عمليات التنازل عن القيم المالية وتتمثل في سعر التنازل عن القيم الثابتة المالية.

ثانيا: عرض التدفقات النقدية من انشطة التمويل والتي تحدد كما يلي في الجدول الآتي

الجدول رقم (2–5): يبين التدفقات النقدية من أنشطة التمويل

البيان	السنة المالية N	السنة المالية N–1
– تدفقات أموال الخزينة المتأنية من أنشطة التمويل	Xxxx	Xxxx
التحصيلات في أعقاب اصدار أسهم الحصص وغيرها من التوزيعات	Xxxx	Xxxx
التي تم القيام بها التحصيلات المتأنية من القروض.	Xxxx	Xxxx
– تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة	xxxx	xxxx
صافي تدفقات أموال الخزينة من أنشطة التمويل		

المصدر: القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سابق، ص54.

ويتم حساب العناصر المكونة لتدفقات الخزينة المتأنية من أنشطة التمويل على النحو التالي[2]:

[1] – معمر الطيب ابتسام، **إعداد قائمة التدفقات النقدية في المعايير المحاسبية الدولية**، مذكرة ماجستير، علوم تجارية محاسبة وتدقيق، البليدة، 2012، ص 83

[2] – نصر الدين بن نذير، عمار بوشناق، **جدول تدفقات الخزينة**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2010، ص 07.

– التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم تتمثل في التغيير في حساب (110) رأس المال الصادر أو رأس مال الشركة أو الأموال المخصصة أو اموال الاستغلال+ التغير في حساب (103) العلاوة المرتبطة برأس مال الشركة .

– الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها، وتتمثل في حساب (12) نتيجة السنة المالية السابقة.

– الغير في حساب (106) للاحتياطات

– التحصيلات المتأنية من القروض وتتمثل في التغير في حساب (16) الاقتراضات والديون المماثلة + تسديدات القروض في السنة الحالية.

– تسديدات القروض أو الديون الاخرى المماثلة وتتمثل في الديون الجديدة المتحصل عليها خلال السنة المالية (التحصيلات المتأنية من القروض)، التغير في حساب (16) الافتراضات والدين المماثلة.

ثالثا: العلاقة بين قائمة المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية

إن العلاقة بين جميع القواعد المالية الأساسية مبنية على أساس الترابط مع بعضهم البعض، وهذا ما يعكس العلاقة التكامل فيهم، فالقوائم المالية تتضمن معلومات مختلفة عن نفس الأحداث الاقتصادية والعمليات المالية التي تخص الوحدة المحاسبية، لذلك لا يمكن لأي قائمة من تلك الاقتصادية والعمليات المالية التي تخص الوحدة المحاسبية، لذلك لا يمكن لأي قائمة من ذلك القوائم بمفردها أن تلي كافة احتياجات مستخدمة المعلومات المالية، أو من الضروري الربط بين المعلومات الواردة في القوائم، وفيما يلي بعض الحالات التكامل بين القوائم المالية[1]:

[1] – رضوان حلوه حنان، **النموذج المحاسبي المعاصر**، الطبعة الأولى 2003، دار وائل للنشر والتوزيــعص 229.

تتضمن قائمة المركز المالي معلومات مفيدة عن الهيكل التقويمي للمؤسسة وبالتالي يمكن استخدام تلك المعلومات في تقييم السيولة والمرونة المالية، لكن قائمة المركز المالي لوحدها غير كافية لإعطاء صورة كاملة عن هذه الاوضاع إلا إذا استخدمت جنبا إلى جنب مع قائمة التدفقات النقدية.

تقدم قائمة الدخل معلومات هامة عن قدرة المؤسسة على توليد الأرباح ولكن هذه المعلومة الخاصة بالربحية تكون ذات مضمون أشمل وأعمق إذا ارتبطت بالمعلومات الواردة في قائمة المركز المالي بغرض التوصل إلى مؤشرات تقييم الأداء وتحديد القوة الإيرادية للمؤسسة.

إن قائمة التدفقات النقدية تقدم معلومات مفيدة عن التدفقات النقدية التاريخية ذات فائدة في مجال التنبؤ، فالتدفقات خلال الفترة الحالية تتأثر بنشاط الفترات السابقة ويؤثر في الفترات المقبلة، لذلك فإن إضافة المعلومات إلى تقدمها قائمة الدخل تزيد من إمكانية التنبؤ بشكل أفضل.

وبالتالي يمكن القول ان كل من قائمة المركز المالي، قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية يشكلون نظام مغلق أين يتم فيه تسجيل كل الاحداث والعمليات التي تحدث خلال فترة حياة المؤسسة، كما يمكننا إبراز علاقات أخرى بين القوائم المالية كما يلي[1]:

- تطابق أرصدة النقدية في اول وأخر الدورة بين قائمة التدفقات النقدية وقائمة المركز المالي، حيث ان قائمة المركز المالي تمثل نقطة بداية لقائمة التدفقات النقدية.
- إبرادات ومصاريف الدورة السابقة التي تقبض أو شدد خلال تلك الفترة حتما سوف يتم تسويقها في الدورة التي تليها وهذا ما يكون له أثر على قائمة التدفقات النقدية.
- قائمة الدخل تؤثر على التدفقات النقدية من خلال الايرادات المقبوضة والمصاريف المدفوعة خلال السنة.

[1] – معمر الطيب ابتسام، مرجع سابق، ص 66.

– الايرادات والمصاريف التي لم تقبض او تسدد خلال السنة، سوف يتم تسويقها خلال السنة المالية ويتم تسجيلها ضمن الحقوق والديون الجارية للميزانية الختامية.

– تطابق مبلغ النتيجة الظاهر في كل قائمة من قائمة المركز المالي وقائمة الدخل.

المطلب الثالث: تحليل قائمة التدفقات النقدية

تأتي اهمية تحليل التدفقات النقدية من اهمية القائمة نفسها، حيث يستطيع المحلل من خلال التحليل أن يحكم على الاداء المالي للمؤسسة، كما يمكنه أيضا الحكم على مدى ملاءمة التدفقات النقدية وكفايتها لاحتياجات المؤسسة، كما يوفر هذا التحليل معلومات مهمة من مصادر التدفق النقدي في المؤسسة وإمكانية التنبؤ باستمراريتها أو فشلها، ويتم تحليل قائمة التدفقات النقدية وفق طريقتين إما من خلال التحليل العمودي أو باستخدام النسب المستخلصة من القائمة.

أولا: التحليل العمودي لقائمة التدفقات النقدية

التحليل العمودي لقائمة التدفق النقدي من بين التدفقات الخارجة في القائمة الواحدة، ويتم بموجب هذا التحليل دراسة سلوك كل بند من بنود هذه التدفقات نسبة إلى مجموعة التدفقات التي ينتمي إليها لإنجاز هذا التحليل، استخدام قائمة او أكثر للمؤسسة الواحدة أو قوائم متعددة لمؤسسات مختلفة[1].

ثانيا: نسب التدفقات النقدية

تشكل نسب التدفقات النقدية أسلوبا مهما من أساليب تحليل التدفقات النقدية وتقييم الاداء في المؤسسات المختلفة، وتكتسب أهميتها من اهمية قائمة التدفق النقدي ، حيث تضم هذه القائمة معلومات عن التدفق النقدي وهي المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها بشكل

[1] – شعيب شنوف، **التحليل المالي الحديث** ، طبقا للمعايير الدولي للإبلاغ المالي IFRS، زهران للنشر والتوزيع الطبعة الاولى، 2014، ص 184.

أفضل من المعلومات الساكنة التي تتضمنها القوائم التقليدية، وخاصة فيما يتعلق بمجالات الحكم على السيولة واستمرارية المؤسسات، ونسوق فيما يلي على نسب التدفقات النقدية[1].

1- نسبة النقدية من الأنشطة التشغيلية غلى الربح الصافي ويتحدد بالعلاقة التالية:

$$\frac{\qquad\qquad}{\qquad\qquad}$$

توضح هذه النسبة مدى قدرة ارباح المؤسسة على تليد تدفقات نقدية تشغيلية، وتأخذ بعين الاعتبار الربح الصافي بعد الفوائد والضرائب[2].

2- نسبة التدفقات النقدية التشغيلية إلى فوائد الديون : يتم التعبير عنها بالنسبة التالية:

$$\frac{\text{تدفقات النشاط التشغيلي + الفوائد المدفوعة + الضرائب المدفوعة}}{\text{الفوائد المدفوعة}}$$

تبين هذه النسبة عدد مرات تغطية التدفقات النقدية التشغيلية لفوائد الديون، ويتشابه مقام هذه النسبة مع مقام نسبة تغطية الأرباح المحققة إلى فوائد، بينما تختلف النسبتان في بسط كل منهما حيث تبدأ هذه النسبة بصافي تدفقات النشاط التشغيلي مذافا إليها الفوائد والضرائب المدفوعة بدلا من صافي الربح وهو ما قد يجعل هذه النسبة تغطي مدلولات افضل على قدرة المؤسسة في تغطية الديون وهذا يعود إلى تعبير التدفقات النقدية التشغيلية عن حقيقة النقد المتوفر في المؤسسة، بينما لا يعبر صافي الربح عن ذلك بنفس المقدار، إذا ما أخذنا في الاعتبار احتساب صافي الربح يكون على أساس الاستحقاق.[3]

---

[1] – شعيب شنوف، مرجع سابق، ص 184

[2] – مؤيد راض خنفر، غسان فلاح، **تحليل قوائم المالية**، الطبعة الرابعة، 2011، ص 214.

[3] – نفس المرجع، نفس الصفحة.

3- صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي إلى النفقات الرأسمالية: وتظهر الصيغة التالية :

صافي تدفقات النشاط التشغيلي
النفقات الرأسمالية

وتضم النفقات الرأسمالية كل ما ينفق على شراء الاموال الثابتة الملموس منها وغير الملموسة، وأنهم ما تبينه هذه النسبة قدرة المؤسسة على تغطية تسديد الديون المستحقة حتى بعد قيام المؤسسة بإنفاق نفقاتها الرأسمالية وشرائها أو تجديد الأصول[1].

الإنتاجية حسب المؤشر العالي لهذه النسبة معناه ان المؤسسة لديها الاموال والتدفقات النقدية اللازمة لمقابلة التزاماتها اتجاه استثماراتها، إلا أنه يجب الإشارة إلى أ مؤشرات هذه النسبة تختلف من قطاع لآخر أو صناعة لأخرى حسب طبيعة الأنشطة التي تمارس من قبل هذا القطاع أو تلك الصناعة. [2]

4- نسبة تدفقات النشاط التشغيلي إلى توزيعات الأرباح النقدية: توفر هذه النسبة معلومات عن السياسة لتي تتبعها إدارة المؤسسة في مجال توزيع الأرباح النقدية الناتجة من وظيفة الاستغلال والانشطة التشغيلية ومدى استقرار هذه السياسة وارتفاع هذه النسبة يوضح قدرة المؤسسة على توزيعات الأرباح دون الحاجة إلى مصادر تمويل خارجية [3].

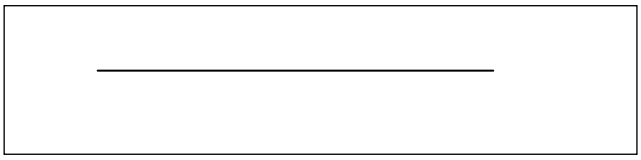
والحصول على مؤشر لهذه النسبة يعتبر مؤشرا إيجابيا، كما يمكن أن يضمن المشترين والمساهمين على السياسة المتبعة من قبل إدارة المؤسسة في مجال توزيع الأرباح ومدى ثبات استقرار هذه السياسة خلال الأعوام التالية:

[1] – مؤيد راض خنفر، غسان فلاح، مرجع سابق، ص 216.

[2] – نفس المرجع، ص 217.

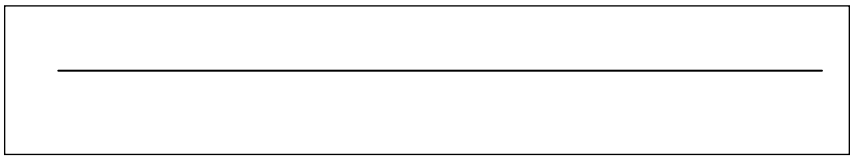
[3] – نفس المرجع، ص 218.

5- نسبة صافي التدفقات النقدية التشغيلية إلى المبيعات: وهي نفسها نسبة التدفق النقدي التشغيلي، وتربط هذه النسبة بين التدفقات التشغيلية من جهة والمبيعات المحققة من جهة أخرة ونأخذ الصيغة التالية:



حيث أن المبيعات النقدية مصدر أساسي للتدفقات النقدية الواردة للمنشأة والحصول على مؤشر عال لهذه النسبة يبين كفاءة سياسة الائتمان المتبعة من قبل المنشأة في تحصيل النقدية مع زبائنها. [1]

6- نسبة صافي التدفقات النقدية التشغيلية إلى التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الاستثمارية (نسبة تغذية النقدية) فتحدد بالعلاقة التالية:



وتشمل التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التمويلية أهمها:

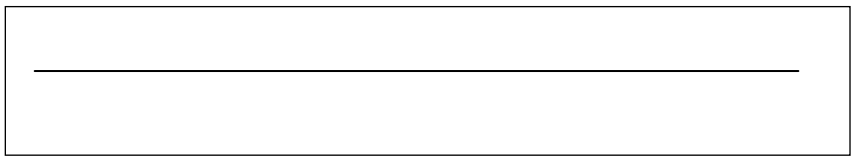
- الديون والقروض المستحقة الدفع، الدفعات المستحقة لعقود الإنجاز التمويلي، المبالغ المدفوعة لشراء الأصول الثابتة وتوزيعات الأرباح لحملة الاسهم. [2]

وتوضح هذه النسبة قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من الانشطة التشغيلية للوفاء بالالتزامات الاستثمارية والتمويلية الضرورية، وكلما ارتفعت هذه النسبة، دل ذلك على كفاية التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية للوفاء بهذه الاحتياجات.

[1] - مؤيد راض خنفر، غسان فلاح، مرجع سابق، ص 219.

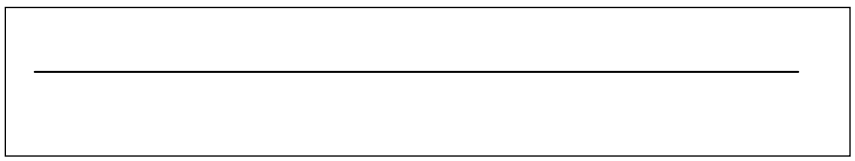
[2] - شعيب شنوف، مرجع سابق، ص 185

7- نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد الديون: وتتحدد بالعلاقة التالية :



وتوضح هذه النسبة قدرة المؤسسة على تسديد فوائد الديون وانخفاض هذه النسبة مؤشر يبين ويتنبأ بمشاكل قد تواجهها المؤسسة في مجال السيولة اللازمة لدفع الفوائد المستحقة للديون. (1)

8- نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة: وتحدد بالعلاقة التالية



تساعد هذه النسبة على قياس الأهمية النسبية لفوائد الاستثمارات سواء من القروض أو الأوراق المالية.

9- التدفق النقدي الحر: وهو مقدار النقدية بعد استبعاد النقدية التي يجبأن توفرها المؤسسة لاستقرار عمليات التشغيل عند مستواها المخطط، ويجب أن تغطي هذه النقدية كلا من



العمليات التشغيل، والفوائد وضرائب الدخل وتوزيعات الأرباح وتأخذ الصيغة التالية

إذا كان التدفق النقدي الحر موجبا فهذا يشير إلى ان المؤسسة قد قابلت جميع التزاماتها النقدية المخططة، ولديها نقدية متاحة لتخفيض الديون والتوسع في مشروعاتها، إذا كان التدفق النقدي الحر سالبا فهذا يشير إلى أن المؤسسة عليها التصرف في استثماراتها عن طريق البيع أو الاقتراض او الزيادة في رأس المال على المدى القصير للاستمرار عند

(1) – شعيب شنوف، مرجع سابق، ص 184.

مستوياتها المخططة، وإذا ظل التدفق النقدي الحر سالبا للعديد من السنوات فإنه على المؤسسة في هذه الحالة البحث عن مصادر تمويل مناسبة لاستمرارية نشاطـــــاها[1].

[1] – مؤيد راض خنفر، غسان فلاح، مرجع سابق، ص 218.

المبحث الثالث: المشكلات المتعلقة بقائمة التدفقات النقدية

عند عرض قائمة التدفقات النقدية تعترضنا مجموعة من الصعوبات من بينها تحديد طبيعة النشاط هل هو تشغيلي أمر تمويلي أم استثماري ؟، حيث نجد أن هناك بعض عناصر التدفقات النقدية تثير من الجدول حول موقعها من هذه النشاطات، ولذلك يجب تبويب هذه العناصر عادة حسب طبيعة عمل المنشأة، فيمكن ان يتم تبويبها في منشأة معينة على أنها من الأنشطة التشغيلية، في حين تعتبرها منشأة اخرى من النشاطات التمويلية مثلا واستثمارية وهكذا، وكذلك الأمر بالنسبة للمؤسسات الكبيرة التي تعترضها مجموعة من الصعوبات مثل التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية، السحب على المكشوف.

المطلب الاول: التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية وبنود غير عادية وضرائب الدخل

في هذا المطلب سنقوم بعرض ثلاثة عناصر من حالات الخاصة والاستثنائية:

أولا : التدفقات النقدية بالعملة الصعبة:

قد تقوم المؤسسة بتنفيذ الانشطة الأجنبية بطريقتين فمن الممكن أن يكون لها معاملات بعملات أجنبية أو يكون لديها عمليات أجنبية كما يلي:

– المعاملات بعملات أجنبية: هي المعاملات التي تبرم أو تكون قد أبرمت بالعملة الاجنبية وتتطلب السداد بعملة أجنبية وهي تتضمن المعاملات الناشئة من قيام المؤسسة بالأنشطة التالية[1]:

– شراء وبيع بضائع أو خدمك بثمن محدد بعملة أجنبية.

– باقتراض أو إقراض اموال بحيث تكون المبالغ المدفوعة او المحصلة محددة بعمليات أجنبية بان تصبح طرفا في تعاقد بعملة أجنبية لن تنفذ بعد.

– أنتقوم باقتناء أو استبعاد أصوب وإنشاء أو سداد التزامات بعملة أجنبية[2].

---

[1] – سالمي محمد، **قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر المعايير المحاسبية الدولية**، رسالة ماجستير في علوم تسيير، تخصص محاسبة، جامعة العقيد حاج لخضر، باتنة، 2009، ص 96.

[2] – بن خليفة حمزة، **دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي المحاسبي**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012، ص 35.

– العمليات الأجنبية: وهي مؤسسة تابعة أو شقيقة أو مشروع مشترك أو فرع أجنبي، المؤسسة التي تعرض فوائدها المالية والتي تقع أو تباشر انشطتها في بلد آخر بخلاف بلد المؤسسة التي تعرض فوائدها المالية.

وقد سمح المعيار المحاسبي السابع بإمكانية استخدام سعر الصرف يقارب السعر الفعلي، وهو ما يطلق عليه "متوسط سعر الظرف المرجع" وهو يعني متوسط سعر الصرف لعملة معينة خلال أسبوع وشهر لجميع المعاملات التي تحدث إلا بتلك العملة خلال تلك الفترة، وذلك سواء عند تسجيل التدفقات النقدية الناتجة عن المعاملات التي تحدث بالعملة الأجنبية، وعند ترجمة التدفقات النقدية لشركة تابعة أجنبية، ولكن لا يسمح باستخدام سعر الصرف الساري في تاريخ الميزانية عند ترجمة التدفقات النقدية لشركات تابعة لشركة أجنبية[1].

ويتطلب المعيار المحاسبي السابع بخصوص التدفقات النقدية بالعملة الاجنبية، بأنها يجب أن تسجل التدفقات النقدية التي تنشأ من العمليات التي تتم بالعملة الأجنبية باستخدام عملية المنشأة التي تنشر بموجبها بياناتها المالية، وذلك بتحويل مبلغ العملة الأجنبية إلى عملة المنشأة باستخدام سعر الصرف السائد بين عملة التقرير والعملة الاجنبية في تاريخ التدفق النقدي، ويجب ترجمة التدفقات النقدية من الشركة التابعة الاجنبية حسب الصرف بين عملية التقرير والعملة الاجنبية بتواريخ التدفقات النقدية[2].

كما لا تعتبر الأرباح والخسائر غير محققة والتي تنشأ عن التغيرات في معدلات صرف العملة الاجنبية، تدفقات نقدية ولكن يتم التقرير عن آثارها في سعر الصرف للعملة الأجنبية في قائمة التدفقات النقدية بهدف مطابقة الأرصدة النقدية وما يعادلها بين أول فترة ونهايتها، ويتم إظهار كبند مستقل عند تسوية ما في الدخل والانشطة التشغيلية الفقرة 28 من المعيار 7/15.

[1] – سالمي محمد دينوري، مرجع سابق، ص 96.

[2] – بن خليفة حمزة، مرجع سابق، ص 30.

قد يترتب على تقييم أرصدة الأصول والالتزامات بالعملة الأجنبية ذات الطبيعة النقدية في نهاية الفترة وفقا لسعر الصرف السائد فيهذا التاريخ، وجود أرباح أو خسائر نتيجة فروق أسعار العملة تظهر قائمة الدخل، وحيث أن هذه الفروق لا تعتبر تدفقات لأنها لا تتطلب تدفقات نقدية داخلة أو خارجة، يتعين رد تلك الفروق، لا تعتبر تدفقات لأنها لا تتطلب تدفقات نقدية داخلة وخارجة يتعين رد تلك الفروق الصافي الربح عند إعداد قائمة التدفقات النقدية[1].

وقد نص المعيار على عرض آثار تغيرات أسعار الصرف على النقدية وما حكمها استثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة المحتفظ بها بعملة اجنبية في قائمة التدفقات النقدية كتسوية الأرصدة النقدية، وما في حكمها بداية ونهاية الفترة على أن يتم بصورة منفصلة ومستقلة على التدفقات النقدية لكل هذه التغيرات في أسعار تحويل العملات الأجنبية لا تعتبر بمثابة تدفقات نقدية، وما فيحكمها وتتكون النقدية وما في حكمها من أرصدة نقدية والأرصدة النقدية لدى بنوك وحسابات جارية واذون الخزانة التي تستحق الصرف خلال ثلاثة شهور من تاريخ اقتنائها[2].

ثانيا: التدفقات غير العادية:

قد تحقق المنشأة خلال الفترة المالية إيرادات أو قد تنفق مصروفات عرضية غير ناتجة عن ممارسة المنشأة لنشاطها العادي الذي قامت من أجله ولا تتصف هذه الإيرادات المصروفات بانتظام لذا يطلق عليها "البنود غير العادية" مثل التعويضات التي تحصل عليها المنشأة من شركت التأمين عن الكوارث والأحداث المفاجئة التي أصابتها، أو التعويضات التي تتكبدها المنشأة نتيجة نزاع مع إحدى المنشآت المجاورة[3].

---

[1] – سالمي محمد دينوري، مرجع سابق، ص 97.

[2] – بن خليفة حمزة، مرجع سابق، ص 36.

[3]– طارق عبد العال حماد، **موسوعة المعايير المحاسبية**، الجزء الاول، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر ص ص 173– 206.

وقد اوجب المعيار المحاسبي السابع على المنشآت الإفصاح عن التحققات النقدية المتعلقة بالبنود غير العادية الناتجة عن أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل بشكل مفصل في قائمة التدفق النقدي، ويتم تبويب هذه البنود حسب نشأتها إلى أنشطة تشغيل أو استثمار أو تمويل، وذلك حتى يتمكن مستخدمو القوائم المالية من فهم طبيعتها وأثرها على التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية للمؤسسة، وتكمل هذه الافصاحات ماهو وارد في المعيار المحاسبي الدولي الثامن بعنون "صافي ربح وخسارة الفترة والأخطاء الأساسية والتغيرات في السياسات المحاسبية"[1]،والمثال التالي يوضح كيفية الافصاح عن البنود الغير عادية بقائمة التدفقات النقدية:

الجدول رقم (2-6): كيفية الإفصاح عن البنود الغير عادية بقائمة التدفقات النقدية

البيان	الوحدة النقدية
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل	
المقبوضات النقدية من العملاء المدفوعات النقدية للموردين	500 400
التدفق النقدي قبل البنود غير عادية	100
المقبوضات من تسوية أضرار الزلازل (بنود غير عادية)	10
صافي التدفق النقدي من انشطة التشغيل	110

المصدر: طارق عبد العال، مرجع سابق، ص 173.

ثالثا: ضرائب الدخل

تعتبر ضرائب الدخل ناتج العديد من العمليات التي تترتب عليها تدفقات نقدية كمتدفقات متعلقة بالأنشطة التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية بالقائمة، ويتطلب المعيار ضرورة الإفصاح عن التدفقات النقدية الناتجة عن ضرائب الدخل كمبالغ إجمالية بشكل منفصل بالقائمة على أن تصنيف عادة باعتبارها تدفقات النقدية الناتجة عن أنشطة التشغيل

[1] – طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص 173.

ومع ذلك إذا أمكن ربط الضرائب المدفوعة بشكل عملي عن كل مجموعة على حدة على أنها أنشطة استثمار أو تمويل فإن التدفق النقدي الضريبي يبوب على أنه نشاط استثماري، وتمويلي أي يبوب على أساس تبويب المتعاملة الرئيسية المتعلقة به كما كان ذلك ملائما[1].

والمثال التالي يوضح كيفية عرض التدفقات النقدية الخاصة بالضرائب على الدخل، قائمة التدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية 31-12-N:

جدول رقم (2-7): كيفية عرض التدفقات النقدية الخاصة بالضرائب على الدخل

البيان	الوحدة النقدية	الوحدة النقدية
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل		
صافي الربح قبل الضرائب (1)		xx
تسويات لمطابقة صافي الربح في التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل.		
- استهلاك الأصول الثابتة	Xx	
- أرباح بيع الأصول الثابتة	Xx	
- ضرائب الدخل المسددة (2)	Xx	
- نصيب العاملين من الأرباح	xx	

المصدر: بوعزة يمينة: مرجع سبق ذكره، ص 49.

ملاحظة: تم تسوية الربح قبل ضريبة الدخل وليس بعد ضريبة الدخل بالتعديلات اللازمة للوصول لصافي الدخل بقياسه على أساس نقدي.

- تم تصنيف ضرائب الدخل المسددة في هذ المثال باعتبارها تدفقات نقدية ناتجة عن أنظمة التشغيل[2].

---

[1] - بوعزة يمينة، **قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر**، المعايير المحاسبية الدولية، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص محاسبة وجباية، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، 2013.

[2] - سالم محمد الدينوري، مرجع سابق، ص 100.

المطلب الثاني: الفوائد وتويعات الأرباح

يشمل هذا الصنف التدفقات النقدية التي تمثل فوائد وتوزيعات الأرباح، يجب الإفصاح عن كل من الفوائد وتوزيعات الأرباح المحصلة والمدفوعة في موضع منفصل بالقائمة، كما يجب تبويب هذه البنود بطريقة متسقة من فترة لأخرى كبنود خاصة بالأنشطة التشغيلية او الاستثمارية أو التمويلية (الفقرة 31 من المعيار المحاسبي السابع)[1].

يجب الافصاح عن إجمالي الفوائد المدفوعة خلال العام بقائمة من التدفقات النقدية بغض النظر عن معالجتها محاسبيا كمصروف بقائمة الدخل أو رسكلتها طبقا للمعالجة البديلة الواردة بالمعيار المحاسبي الدولي الثالث والعشرون 23(الفقرة 32 من المعيار المحاسبي السابع المعدل سنة 1992).

عادة ما تقوم المؤسسات المالية بتبويب الفوائد المدفوعة وفوائد الأرباح الاسهم المحصلة ضمن التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية لكونها تدخل في عملية تحديد صافي الربح أو الخسارة الخاصة بالمشروع، أو كطريقة بديلة فإنه يمكن اعتبار الفوائد والتوزيعات المحصلة ضمن بنود التدفقات النقدية للأنشطة الاستثمارية باعتبارها تمثل عوائد على الاستثمارات (الفقرة 33 من المعيار المحاسبي الدولي السابع المعدل سنة 1992)[2].

ومن الجاز تبويب أرباح الأسهم النقدية المدفوعة ضمن التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التمويلية لكونها تمثل تكلفة الحصول على مصادر التمويل، وكطريقة بديلة يجوز تبويب تلك التوزيعات ضمن التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية وذلك بهدف مساعدة مستخدمي البيانات المالية على قياس قدرة المنشأة على دفع توزيعات نقدية من التدفقات النقدية الناجة عن الأنشطة التشغيلية.(الفقرة 34 من المعيار المحاسبي الدولي السابع المعدل سنة 1992).

---

[1] – محمد دينوري، مرجع سابق،ص 99.

[2] – بشرى بوشريط، فلة بوشريط، مرجع سابق، ص 65

مما هو جدير بالذكر ان هذا التبويب كل من الفوائد المدفوعة والفوائد والتوزيعات المقبوضة على انها تدفقات نقدية لنشاط التشغيل على أساس أنها تتعلق بالنشاط الرئيسي الولد للدخل[1].

المطلب الثالث: شراء وبيع المؤسسات التابعة لوحدات الاعمال الأخرى

حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم (23)" القوائم المالية الموحدة والمنفصلة يقصد بالمؤسسة التابعةAsubsidiary على أنها عبارة عن مؤسسة تسيطر عليها مؤسسة اخرى، اما المؤسسات الزميلة Ana Association فحسب المعيار المحاسبي الدولـــــي رقم (27)، الاستثمارات في الشركات الزميلة، تعرف على انها المؤسسة التي يكون للمستثمر تأثيرها على قراراتها المالية والتشغيلية، ولكنها ليست شركة تابعة او حصة في مشروع مشترك[2].

يتطلب المعيار المحاسبي الدولي رقم (07) الإفصاح عن المجموع الكلي للتدفقات النقدية الناشئة عن شراء وبيع المؤسسات التابعة وغيرها من مؤسسات الأعمال الأخرى، وذلك بشكل منفصل وكجزء من أنشطة الاستثمار، كما ألزم المعيار الإفصاحات التالية لكلمن عمليات الشراء والبيع للمؤسسات التابعة والوحدات الأخرى وهي[3]:

- الجزء المدفوع بالنقد أو ما يعادله من قيمة الشراء والبيع.

- مبلغ النقدية وما في حكمها في المؤسسات ووحدة الاعمال التي تم شرائها أو بيعها.

- مبلغ الأصول والخصوم بخلاف النقدية وما حكمها في المؤسسة التبعة أو مؤسسات الأعمال الأخرى التي تم شرائها أو بيعها، وملخصة حسب كل مجموعة رئيسية.

ويساعد ما سبق في تمييز هذه التدفقات النقدية عن التدفقات النقدية الناجمة عن الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية الأخرى، ولا يتم خصم التدفقات النقدية الناتجة عن البيع من تلك الآثار الناجمة عن الشراء.

---

[1] – بشرى بوشريط، فلة بوشريط، مرجع سابق، ص 65.

[2] – محمد أبو نصار، جمعة حميدان، **معايير تقييم الاداء المالي الدولي**، دار وائل للنشر، عمان، 2008 ص 101.

[3] – محمد أبو نصار، مرجع سابق، ص 101.

المطلب الرابع: الانشطة الاستثمارية والتمويلية غير النقدية والإحصاءات الأخرى

ويشمل هذا العنصر كل من المعاهدات الغير نقدية والإفصاحات

أولا: الانشطة الاستثمارية والتمويلية غير النقدية

وهنا يجب ملاحظة أن هناك العديد من الأنشطة العامة التي تقوم بها المؤسسة لا تنطوي على استخدام النقود أي أنه لا ينتج عنها تدفقات نقدية[1].

ومن أسئلة تلك الأنشطة غير النقدية والجوهرية ما يلي[2]:

- شراء موجودات مقابل ديون أو قروض طويلة الاجل باستخدام أسلوب التأخير التمويلي.

- تحويل بعض الديون إلى حقوق الملكية.

- استبدال الأصول الثابتة:

إن هذه الانشطة غير النقدية الجوهرية والتي تعلق بالأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية (حيث أنها لا تؤثر على النقدية) فإنها لا تظهر في صلب قائمة التدفقات النقدية إلا أن هذه الأنشطة يتم التقرير عنها، إما في الجدول المستقل أو في قائمة التدفقات النقدية أو في إيضاح منفصل ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم الحالية.

إن التقرير عن الأنشطة غير النقدية في جدول مستقل في أسفل قائمة التدفقات النقدية يفي بتحقيق متطلبات مبدأ الإفصاح الكامل[3].

ثانيا: الإفصاحات الأخرى

---

[1] – طارق عبد العال حماد، مرجع سابق ، ص 32.

[2] – نفس المرجع، ص 35.

[3] – مسعد محمد الشرقاوي، **مبادئ المحاسبة المالية**، الجزء الاول، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، 2006 ص ص 350-351.

نظرا للتنوع في ممارسات إدارة النقدية والترتيبات في انحاء العالم ولغرض الالتزام بالمعيار المحاسبي الدولي رقم (08) الخاص بالإفصاح عن السياسات المحاسبية، تفصح المؤسسة عن السياسة التي تطبقها في تحديد مكونات النقدية وما في حكمها[1].

يتم الافصاح عن أثر التغير في السياسة المتبعة لتحديد المكونات النقدية وما في حكمها مثل التغيير في تبويب السندات المالية والتي تعتبر جزءا من محفظة الاستثمارات المؤسسة، وذلك طبقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (08) الخاص بالسياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء.

ينبغي على المؤسسة الإفصاح عن مكونات النقدية وما حكمها، كما ينبغي عرض التبويبة للمبالغ المبينة في قائمة التدفق النقدي مع العناصر المقابلة لها التي تظهر في الميزانية[2].

خلاصة الفصل:

[1] –مسعد محمد الشرقاوي، مرجع سابق، ص 351

[2] – أحمد نور، **المحاسبة المالية لقياس والتقييم والإفصاح المحاسبي**، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص 791

تمثل قائمة التدفقات النقدية إضافة هامة إلى القوائم المالية الإلزامية لما توفره من معلومات هامة لمستخدمها خاصة فيما يتعلق بقدرة المؤسسة على توليد النقدية، كما تم تصنيفها إلى أنشطة تشغيلية، استثمارية، تمويلية، تسمح بمعرفة بصافي التدفقات النقدية الناتجة عن كل نشاط على حدى بصورة مستقلة، وهذا ما يساعد مستخدمي القوائم المالية على اتخاذ القرارات السليمة، إضافة إلى ذلك فإن تحليل قائمة التدفقات النقدية تنتج لنا الحصول على مؤشرات هامة والتي تعتبر مكملة لمؤشرات قائمة الدخل.

الفصل الثالث

دراسة حالة وحدة الصيانة بوفال البرواقية

تمهيد:

مكنتنا الدراسة النظرية من التعرف على مختلف الجوانب المتعلقة باستخدام جدول التدفقات النقدية وخاصة استعماله في تقييم الأداء النقدي، حيث ظهر لنا أنه يمنح لكل من مستعملي البيانات والمهتم بتشخيص الحالة المالية للمؤسسة مؤشرات تساعد على إعطاء حكم موضوعي ومن ثم اتخاذ القرار المناسب، من يكون لدراستنا بعدا عمليا اخترنا دراسة حالة وحدة الصيانة بوفال بالبرواقية على اعتبارها تمثل نموذجا للمؤسسات الاقتصادية العمومية، وقد قسمنا في هذا الفصل إلى مبحثين كالتالي:

المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة بوفال

المبحث الثاني: إعداد قائمة التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية.

المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة بوفال

لقد مرت الجزائر بمعاناة منذ الاستقلال من وصولها إلى التنمية بمختلف انواعها بحيث وبعد رحيل المستعمر الفرنسي لم يبق للاقتصاد الوطني إلا هياكل لا يوجد من له معرفة بتسييرها، ورغم كل هذا إلا أنه كان هناك من يبحث محاولا انقاذ الأم، بعد مرحلة التسيير الاتي انتهجت المسار الاشتراكي وذلك بالمخططات الثلاثية والرباعية ... الخ، ومن بين الهياكل المنشأة في تلك المرحلة المناطق الصناعية التي استفادت منها معظم ولايات الوطن ومن بينها ولاية المدية التي اعتمدت بلدية البرواقية بإنشاء هذه القاعدة سنة 1969 ومن بين هذه المنشآت مؤسسة بوفالPOVAL.

وتعتبر مؤسسة بوفال مؤسسة عريقة، ولها امتداد تاريخي، كما تعتبر من المؤسسات الاشتراكية التي كانت لها مشاكل ولا تزال لحد اليوم، خاصة وإن الجزائر انتهجت العديد من الإصلاحات الاقتصادية التي تأثرت بها ولكن ليس كباقي المؤسسات الأخرى وذلك لكونها تسير وحداتها بطريقة عقلانية نوعا ما.

المطلب الأول: التعريف بمؤسسة بوفال

نشأت مؤسسة بوفال بموجب قانون التسيير الاشتراكي سنة 1975، وكانت تسمى آنذاك المؤسسة الوطنية للصناعات الميكانيكية SONAKOME وفي سنة 1983 صدر المرسوم رقم 83/01 المؤرخ في جانفي 1983 المتضمن إعادة هيكلة المؤسسة الوطنية لإنتاج عقاد الري ENPMH والتي وكلت لها مهمة إنتاج عتاد الري وذلك في إطار المخطط الوطني للتنمية الاقتصادية التي قامت بها الدولة الجزائرية.

ثم أصبحت وفي سنة 1997 مؤسسة عمومية اقتصادية، شركة ذات أسهم برأس مال اجتماعي يقدر بـ 1200000000 دينار جزائري تحت اسم مؤسسة مضخات وصمامات الجزائر (بوفال) وهذا في الخامس من أوت 1997.

وعلى إثر ما انقسمت المؤسسة إلى ست وحدات إنتاجية متخصصة تساهم بطريقة مباشرة في تنمية الاقتصاد الوطني، المتخصصة في مجال الري والمحروقات، وهي اليوم مؤسسة مستقلة ذاتيا تسير شؤونها الداخلية والخارجية لكنها لا تزال تابعة للقطاع العام أي ملك للدولة.

بوفال هي مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم رأسمالها يقدر بـ 328 مليار سنتيم متخصصة في إنتاج عتاد اري، تقد بالمنطقة الصناعية بالبرواقية ولاية المدية، ومقرها المركزي متواجد برويبة في الجزائر العاصمة.

تقوم هذه الأخيرة بعد أنشطة في مجال الري والمحروقات، حيث تقوم بإنتاج المضخات والصمامات بمختلف أنواعها وأشكالها، ولها ورشات خاصة بصيانة العتاد، ووحدات تقوم بتحويل المواد الأولية إلى من منتجات، كما يتم تسويق منتجاتها إلى مختلف ولايات الوطـــن وتصدر كذلك إلى الخارج لمجموعة من الدول مثل إيطاليا، السينيغال ... الخ.

كان عدد عمالها في سنة 1975 عند إنشائها 3600 عاملا موزعين على وحداتها وبعد الاصلاحات الاقتصادية ودخول الجزائر مرحلة اقتصاد السوق، تم التقليص من عدد العمال ليصبح سنة 1997 حوالي 1400 عامل، وذلك لعدة أسباب منها إنتاج الجزائر لسياسة الخصوصية والشروط التي فرضت عليها من طرف صندوق النقد الدولي FMI ومن بينها تسريح العمال، وأصبحت المؤسسة الآن تضم أربعة وحدات إنتاجية عوض ستة وهي:

- وحدة الصمامات بالبرواقية.
- وحدة المسك بالبرواقية.
- وحدة الصيانة بالبرواقية.
- وحدة المضخات بالبرواقية.
- وحدة المضخات بالرويبة (تم بيعها لأحد الخوص).
- وحدة المضخات بيرافي (تم بيعها هي الأخرى).

بالإضافة إلى المديرية العامة بالجزائر العاصمة.

– **وحدة الصيانة:** تهتم هذه الوحدة بصيانة الآلات والمعدات الثابتة والمتحركة المتوفرة لدى المؤسسة.

– **وحدة المسيك:** تقوم هذه الوحدة بتحويل المواد الخام إلى منتجات نصف مصنعة وأخرة تامة الصنع، تتمثل المنتجات نصف المصنعة في أجسام الصمامات مثلا التي تعتبر بمثابة المادة الأولية بالنسبة لوحدة الصمامات، وتعقد هذه الوحدة في توزيع منتجاتها على البيع المباشر لوحدات المؤسسة أو السوق الخارجي، كما لديها هيكل إداري خاص بها واستقلاليتها في التسيير.

المطلب الثاني: أهداف ووظائف المؤسسة

أولا: أهداف المؤسسة

أنشئت مؤسسة بوفال كباقي المؤسسات الصناعية الأخرى، من أجل تحقيق جملة من الأهداف ونذكر منها:

– تلبية متطلبات السوق الوطنية والدولية بمختلف منتجات الصمامات والمضخات التي تستعمل في قطاع الري باعتباره قطاع عام في الاقتصاد الوطني العاكس.

– المساهمة في قطاع المحروقات وتزويده بالمنتجات التي تلبي متطلبات القطاعات التي إليها ومحاولة الاعتماد على الخارج.

– الإندماج في المؤسسات الوطنية الكبرى والمساهمة في تطوير وتنمية الدولة الجزائرية من الناحية الاقتصادية والمساهمة في تخفيف مخطط التنمية الذي تنتهجه الجزائر.

ثانيا: وظائف المؤسسة

من التعريف السابق لمؤسسة بوفال نستنتج أن وظيفتها الرئيسية هي العملية الإنتاجية أي أنها تقوم بعملية تحويل المدخلات من شكل إلى آخر والمتمثل في المنتجات النهائية الموجهة للبيع، وتعتمد على طريقتين في الإنتاج هما:

1- الإنتاج حسب الطلب.

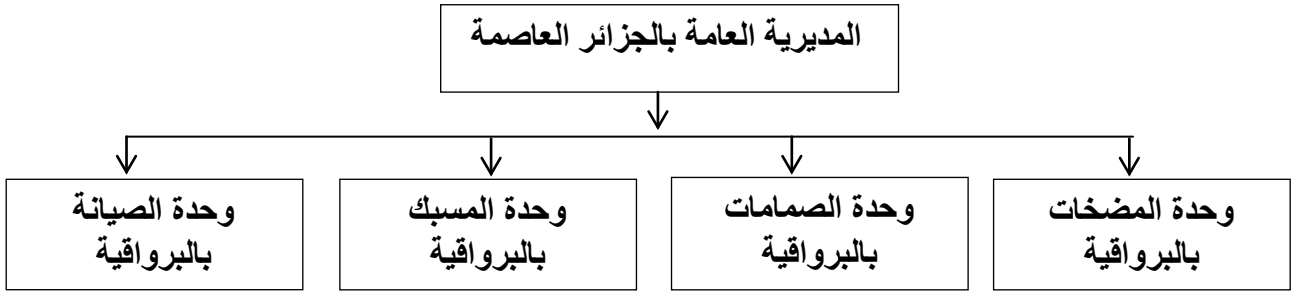
2- الإنتاج الدائم (المستمر).

حيث أنها تنتهج الطريقة الأولى للمنتجات الغير المطلوبة بكثرة، اما الطريقة الثانية تنتهجها للمنتجات المطلوبة بكثرة، ويتم التعرف على الطلب الدائم من خلال الدراسات التي يقوم بها مسير المؤسسة بالإضافة إلى خبرتهم المكتسبة في هذه المنتجات، كما أن مهام المؤسسة القيام ببعض الدراسات التي تخص أذواق المستهلكين، وذلك عبر مصالحها الخاصة لدراسة السوق ومتطلباتها، وبما أن مؤسسة بوفال هي مؤسسة إنتاجية فإنها تقوم بجميع الوظائف الأخرى التي تعتمدها المؤسسة الصناعية، وذلك لكي تستطيع تحقيق وظيفتها الرئيسية وتتمثل هذه الوظائف فيما يلي:

أولا: الهيكل التنظيمي لمؤسسة بوفال

يمثل التنظيم الهيكلي توزيع الصلاحيات والمسؤوليات والتدفق المعلوماتي بالإضافة إلى الطريقة التي مر بها التدرج في المسؤوليات، ويعتبر التنظيم الهيكلي على تسهيل الاتصال عبر مختلف مستويات الهيكل التنظيمي.

الشكل رقم (3-1): الهيكل التنظيمي العام لمؤسسة بوفال



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من مؤسسة بوفال بالبرواقية.

ثانيا: تحليل الهيكل التنظيمي لمؤسسة بوفال

تحتوي بوفال على أربعة وحدات وتقوم كل وحدة على بإنتاج وتوزيع ما تنتجه ما عدا وحدة الصيانة التي تعد وحدة خدماتية، وهذه الوحدة مستقلة في الإنتاج والتسيير وذلك حسب كل وحدة، إضافة إلى مديرية تامة تتحكم في جميع الوحدات وتلخص المديرية والوحدات المؤسسة كما يلي:

1- المديرية العامة: تتوجد بالجزائر العاصمة وهي تتحكم بجميع الوحدات وتتخذ القرارات الخاصة بهذه الوحدات سواء كانت لصالحها أو ضدها في حالة سوء التسيير أو المشاكل التي تنجم عنها ومهمتها الرئيسية هي التسيير العام للمؤسسة.

2- وحدات إنتاج المضخات: تختص في إنتاج المضخات بمختلف أنواعها وأشكالها وأحجامها وتعتمد في شراء بعض المواد الخام الألية من وحدة المسبك بالإضافة إلى اعتمادها على السوق الخارجية والمحلية وتتحكم في نشاطها المتمثل في الإنتاج والبيع من خلال التسيير الذاتي، كما تعتبر هذه الوحدة مستقلة ذاتيا وماليا في تسيير شؤونها الداخلية والخارجية .

3- وحدة إنتاج الصمامات: هذه الوحدة تختص في إنتاجالصمامات بمختلف أنواعها وأشكالها وأحجامها وتعتمد في شراء المواد الأولية الخام المتمثلة في جميع أجسام الصمامات من وحدة المسبك بالإضافة غلى اعتمادها على السوق الخارجية المحلية، او تتحكم في نشاطها المتمثل في الإنتاج والبيع من خلال التسيير الذاتي كما تعتبر هذه الوحدة مستقلة ذاتيا وماليا في تسيير شؤونها الداخلية والخارجية.

4- وحدة الشراء: ومهمتها تموين المؤسسة بكل متطلبات الإنتاج.

5- وحدة التخزين: وتعتبر وظيفة مكملة للشراء والإنتاج.

6- **الإنتاج:** وتهتم بتحويل المدخلات إلى قطع تامة الصنع.

7- **التوزيع:** ومهمتها صرف المنتجات إلى الأسواق.

المطلب الثالث: التعريف بوحدة الصيانة

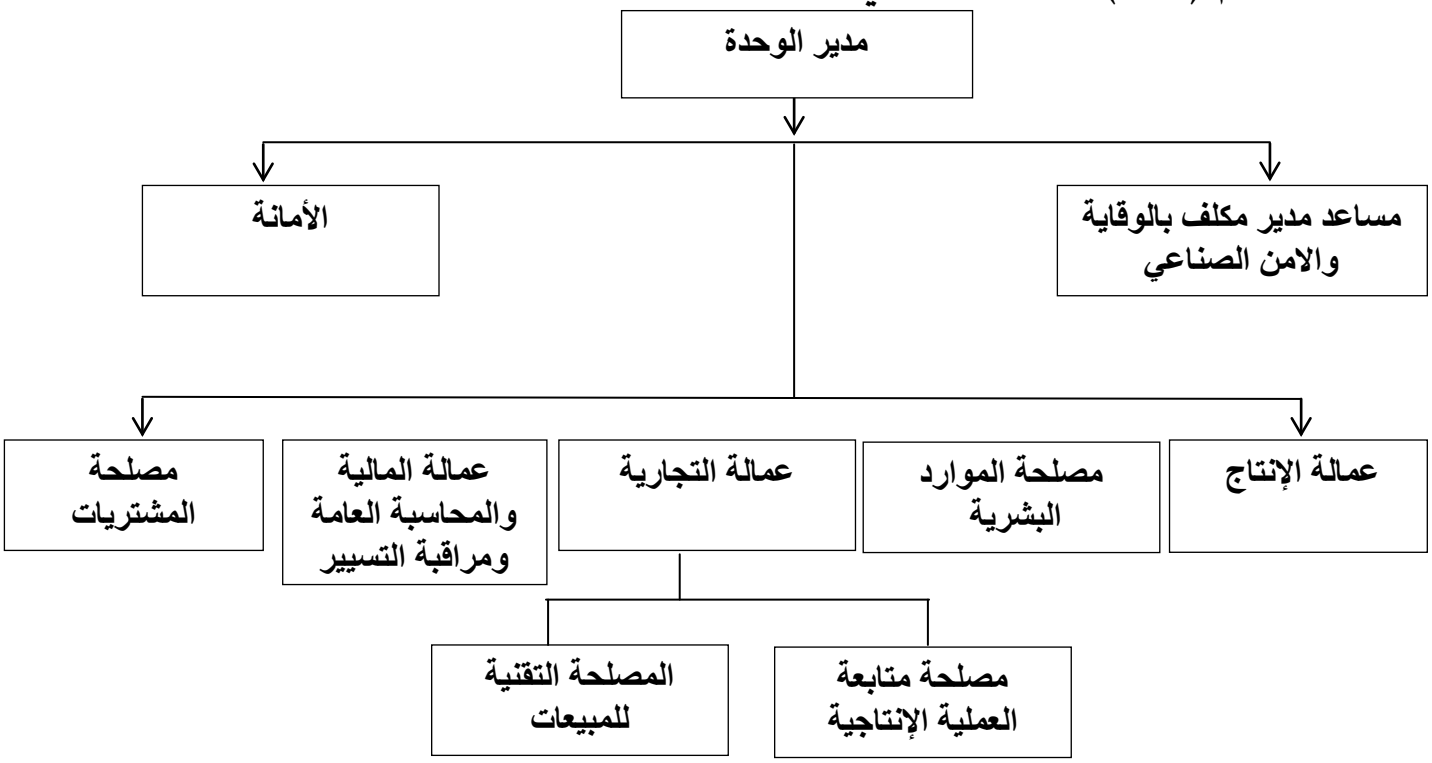
نظرا لتعدد وحدات الصيانة بمؤسسة بوفال وكبر حجمها ستقتصر دراستها على إحدى وحداتها المتمثلة في وحدة الصيانة بالبرواقية.

أولا: تعريف وحدة الصيانة

هي وحدة من وحدات مؤسسة بوفال وظيفتها الأساسية تكمن في صيانة الآلات والمعدات الثابتة والمتحركة المتوفرة لدى المؤسسة.

تقع هذه الوحدة بالمنطقة الصناعية بالبرواقية لولاية المدية، وبما انها مرت بالمراحل المختلفة للإصلاحات الاقتصادية فهي تعتمد في تسييرها على التسيير الذاتي، بلغ عدد عمالها سنة 2002 نحو 206 عامل وعدد العمال بها في تناقص مستمر سنة بعد أخرى، وذلك لكبر سنهم وإحالتهم على التقاعد وانتهاج الوحدة سياسة تجميد الوظائف ويبغ عمالها في هذه السنة حوالي 150 عاملا بما فيهم الإدماج المهني وعقود ما قبل التشغيل.

الشكل رقم (3-2): الهيكل التنظيمي لوحدة الصيانة



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من مؤسسة بوفال بالبرواقية.

المبحث الثاني: إعداد وتحليل قائمة التدفقات النقدية وفق النظام المحاسبي المالي

سنحاول في هذا المبحث القيام بإعداد قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة بوفال بالبرواقية وفق النظام المحاسبي المالي وتحليلها.

المطلب الأول: إعداد قائمة التدفقات في النظام المالي المحاسبي

سنحاول من خلال هذا المطلب إعداد قائمة التدفقات النقدية لسنة 2016م المعدة وفق الطريقة المباشرة فقط، وذلك بالاعتماد على المعطيات التالية:

فيما يخص الأنشطة التشغيلية:

الجدول رقم (3-1): الأنشطة التشغيلية

التدفقات النقدية من خلال الأنشطة التشغيلية	
التحصيلات المقبولة من الزبائن	26871220.27
المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين	(38219943.43)
الفوائد والمصاريف المالية المدفوعة	(19447.60)
التدفق النقدي قبل العناصر غير العادية	(11368170.76)
التدفق النقدي من العناصر غير العادية	(249368.75)

فيما يخص الأنشطة التمويلية:

الجدول رقم (3-2): الانشطة التمويلية

البيان	المبلغ
المقبوضات الواردة من الافتراض	8604328.34
دفع القروض المحصل عليها	(1021169.00)

من خلال المعطيات السالفة الذكر يمكن عرض قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة بوفال في الجدول رقم (06) كما يلي:

الجدول رقم (3-4): عرض قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة بوفال

البيان	الملاحظة	2016
- التحصيلات المقبوضة من الزبائن - المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين - الفوائد والمصاريف المالية المدفوعة - التدفق النقدي قبل العناصر الغير العادية - التدفق النقدي من العناصر الغير العادية		26871220.27 (38219943.43) (19447.60) (11368170.76) (249368.75)
صافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية		(11617539.51)
التدفقات النقدية من الانشطة الاستثمارية		
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية		
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية		

– المقبوضات الواردة من الاقتراض – دفع القروض المحصل عليها		8604328.37 (1021169.00)
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية		7583159.37
تغيير أموال الخزينة في الفترة		(4034380.14)
أموال الخزينة عند افتتاح السنة المالية		2864319.00
أموال الخزينة عند اختتام السنة المالية		(1170061.14)
تغير أموال الخزينة		(4034380.14)
المقارنة مع النتيجة المحاسبية		16163129.12

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من مؤسسة بوفال بالبرواقية.

المطلب الثاني: تحليل جدول التدفقات النقدية

سنحاول من خلال هذا المطلب القيام بتحليل قائمة التدفقات النقدية، واستخراج أهم المؤشرات قصد معرفة وضعية المؤسسة.

أولا: التحليل العمودي جدول التدفقات النقدية

لإجراء التحليل العمودي جدول التدفقات النقدية يجب الفصل بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة في القائمة، ويتم دراسة كل بند من بنود هذه التدفقات بنسبة لمجموع التدفقات النقدية التي ينتمي إليها، وذلك كما يوضحه الجدول رقم (3–5).

الجدول رقم (3-5): التحليل العمودي جدول التدفقات النقدية

البيان	المبلغ
تدفقات النشاط التشغيلي	
التحصيلات المقبوضة من الزبائن	26871220.27
مجموع التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية	26871220.27
المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين	(38219943.43)
الفوائد والمصاريف المالية المدفعة	(19447.60)
التدفق النقدي من العناصر غير العادية	(249368.75)
مجموع التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية	(38663788.78)
صافي التدفق للنشاط التشغيلي	(11617539.51)
تدفقات النشاط التمويلي	
المقبوضات الواردة من الاقتراض	8604328.37
مجموع التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية	8604328.37
دفع القروض المحصل عليها	(1021169.00)
مجموع التدفقات النقدية الخارجة من الانشطة التمويلية	(1021169.00)
صافي تدفقات النشاط التمويلي	7583159.37
صافي تدفقات النقدية الداخلة للمؤسسة	35475548.64
مجموع التدفقات النقدية الخارجة للمؤسسة	(39684957.78)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من مؤسسة بوفال بالبرواقية.

من خلال الجدول يمكن استنتاج مايلي:

1- بلغ مجموع التدفقات النقدية الداخلة للمؤسسة 35475548.64 وقد تم الحصول عليها من خلال مصدرين:

أ- **النشاط التحصيلي:** وكان ذلك من خلال

- التحصيلات المقبوضة من الزبائن بنسبة 75.75%.

- التحصيلات المقبوضة من الزبائن/ مجموع التدفقات النقدية الداخلة 100x

75.75 %=100 x(35475548.64/26871220.27)

ب- النشاط التمويلي: وكان ذلك من خلال :

- المقبوضات الواردة من الاقتراض بنسبة 24.25%

- المقبوضات الواردة من الاقتراض/ مجموع التدفقات النقدية الداخلة

24.25%=100 x(35475548.64/8604328.37)

2- بلغت مجموع التدفقات النقدية الخارجة من المؤسسة 39684957.78 وقد كانت أوجه استعمالها كما يلي:

أ- الأنشطة التشغيلية: بنسبة 97.41% من إجمالي التدفقات النقدية الخارجة قد استخدم في الأنظمة التشغيلية حسب صرف ما مقداره 38414420.70 في تسديد ديون الموردين والمستخدمين بنسبة 96.30 %.

- ديون الموردين والمستخدمين/ مجموع التدفقات النقدية الخارجة من المؤسسة 100x

38219943.43/39684957.78x 100 =96.30 %

- الفوائد والمصاريف المالية المدفوعة بنسبة 0.05%

- الفوائد والمصاريف المدفوعة/ مجموع التدفقات النقدية الخارجة من المؤسسات 100x

%0.05 =100x39684957.78/19447.60

- التدفق النقدي من العناصر الغير عادية بنسبة 0.63%

- التدفق النقدي من العناصر الغير عادية/ مجموع التدفقات النقدية الخارجة من المؤسسة 100x

0.63=100x39648957.75/249368.75 =

- دفع القروض المحصل عليها بنسبة 2.57%

= دفع القروض المحصل عليها/ مجموع التدفقات النقدية الخارجة من المؤسسة 100x

= 39684957.78/1021169.00 x100 =2.57%

من كل ما سبق يبين التحليل العمودي لقائمة التدفقات النقدية كما يلي:

اعتماد المؤسسة بشكل أساسي على أنشطتها التشغيلية في توليد تدفقاتها النقدية وهو مؤشر إيجابي مكنها من تغطية تدفقاتها النقدية في الأنشطة التمويلية.

ثانيا: التحليل بواسطة النسب

تشكل نسب التدفقات النقدية أسلوبا مهما من أساليب تحليل التدفقات النقدية وتقييم الأداء في المؤسسة وتكتسب اهميتها من اهمية قائمة التدفقات النقدية والسوق فيما يلي نسب التدفقات القدية:

- النسب المستخرجة من النشاط التشغيلي:

إن النشاط التشغيلي هو النشاط الأساسي بالنسبة لمؤسسة بوفال وبالتالي فهو الذي يستعمل عادة في التحليل ومنه يمكن استعمال النسب المئوية التالية:

مسبة تغطية فوائد الديون = الفوائد المدفوعة / التدفقات النشاط التشغيلي

= 11617539.51/19447.60=1.66%

من الملاحظ ان هذه النسبة تبين الفوائد والمصاريف تمثل جزءا صغيرا جدا من حجم التدفقات التشغيلية, وهذا ممكن راجع الى السياسة الإستثمارية المتوقفة حسب المعطيات الملحق . وبالتالي ليس لها تأثير كبير على حالة المؤسسة.

نسبة تدفقات النشاط التشغيلي إلى توزيعات الارباح النقدية

=صافي تدفقات النشاط التشغيلي / توزيعات الأرباح

نلاحظ ان توزيعات الأرباح لاتعتمدها الوحدة على إعتبارها انها خاصة بالمؤسسة ككل ولكن نلاحظ ان صافي التدفقات من النشاط التشغيلي تناقص اكثر

- نسبة صافي التدفق النقدي التشغيلي إلى تدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية

= 1021169.00/1167539.51=%114.33

بقراءة هذه النسبة من المهم التذكير بأن صافي التدفقات من الأنشطة التشغيلية سالب ومقارنته مع التدفقات الخارجة من الأنشطة التمويلية والإستثمارية فإن هذه الأخيرة غير موجودة ، أما التمويلية فهي متعلقة فقط بأقساط القروض وبذلك تمثل مدفوعات إضافية لا يمكن باي حال تغطيتها من خلال النشاط التشغيلي للمؤسسة .

- نسبة صافي التدفق النقدي التشغيلي إلى المبيعات

= 26871220.27/1167539.51=%4.34

حيث المبيعات النقدية مصدر أساسي للتدفقات النقدية الواردة للمنشأة والحصول على مؤشر منخفض لهذه النسبة بين عدم كفاءة سياسة الائتمان المتبعة من قبل المؤسسة في تحصيل نقدية من زبائنها.

- التدفق النقدي الحر:

= صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية – (الانفاق الرأسمالي+ التوزيعات)

= 1167539.51-1021169.00= -146370.51

إذا ظل التدفق النقدي الحر سالبا للعديد من السنوات فإنه على المؤسسة في هذه الحالة البحث عن مصادر تمويل سياسة استمرار لنشاطها.

خلاصة:

من خلال دراستنا هذا الفصل إن مؤسسة بوفال قامت بإعداد قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة المباشرة فقط، والتي من خلالها استطعنا معرفة من أين أتت النقدية وإلى أين ذهبت خلال سنة 2016م، حيث وجد أن التدفقات النقدية المتولدة من النشاط التشغيلي تؤثر سلبا على المؤسسة، وهذا نتيجة لوجود تدفقات خارجة أكبر من التدفقات الداخلة، كما أن نسبة صافي تدفق النقدي التشغيلي إلى المبيعات منخفضة وهذا ما يدل على عدم كفاءة سياسة الائتمان المتبعة من قبل مؤسسة بوفال في تحميل النقدية من زبائنها وإذا ظل التدفق النقدي سالبا للعديد من السنوات فإنه على المؤسسة في هذه الحالة البحث عن مصادر تمويل أخرى لاستمرار نشاطها.

خـــاتمة

خاتمة:

قمنا من خلال هذه الدراسة بدراسة موضوع تحليل سيولة لتقييم الأداء النقدي للمؤسسة الإقتصادية ، وكان ذلك بإستخدام الطريقة المباشرةوغير مباشرة إذ يعتبر تقييم الأداء النقدي أمرا ضروريا بالنسبة لأي مؤسسة .

وعلى ضوء ما سبق يمكن القول أن التدفقات النقدية من أهم وأبرز المواضيع التي تعتمدها المؤسسة في تشخيص وضعيتها **المالية** وذلك لما توفره من معلومات وبيانات دقيقة حول الوضع الحقيقي داخلهاودورها الفعال في تقييم الأداء المالي للمؤسسة عامة والأداء النقدي خاصة الذي يسمح بالحكم على كفاءة وفعالية المؤسسة.

كما يمثل تقييم الاداء النقدي المرآة التي تظهر من خلالها المؤسسة أمام كل المنافسين للكشف على أسباب ضعف المؤسسة ومحاولة مساعدتها للخروج منها وتفاديها في المستقبل.

نتائج اختبار الفرضيات:

ومما سبق يتم اختبار الفرضيات المطروحة سابقا كما يلي:

الفرضية الأولى: تعتبر الفرضية صحيحة غلى حد بعيد حيث ان الاداء النقدي هو المخرجات والاهداف التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها.

الفرضية الثانية: تعتبر الفرضية صحيحة إن قائمة التدفقات النقدية من بين اهم القوائم المالية وتساعد المستثمرين والمساهمين في تحديد وضعية المؤسسة ويتم تصنيفها إلى انشطة تشغيلية واستثمارية وتمويلية وذلك من خلال استخدام المؤشرات المضبوطة ومن ثمة تحليل هذه المؤشرات للوصول إلى نتائج دقيقة.

الفرضيةالثالثة: تعتبر هذه الفرضية صحيحة إن جدول التدفقات النقدية له فاعلية في تقييم الأداء النقدي لما يوفره من معلومات حول قدرة المؤسسة على توليد السيولة .

نتائج الدراسة:

من خلال هذه الدراسة التي قمنا بها تم التوصل إلى النتائج التالية:

– إن الأداء يتمثل في الأهداف المسطرة التي تسعى المؤسسة إلى بلوغها في ظل الموارد المتاحة بكفاءة وفعالية وإن عملية تقييم الأداء يتم من خلالها قياس الأداء الفعلي للمؤسسة .

– تكمن علاقة الأداء المالي والنقدي في تشخيص الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة وإعطاء صورة واضحة.

– قائمة التدفقات النقدية تبين المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية وصافي التغير في النقدية الناتج من الانشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للمؤسسة، وهدفها إعطاء صورة هادفة لمستعملي القوائم المالية.

من خلال دراسة حالة بوفال تم التوصل إلى النتائج التالية:

إن المؤسسة في وضع سيء وهذا نتيجة لعدم قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها في الوقت المناسب.

–وحدة الصيانة لاتعتمد على الإستثمار , وهذا ماينتج عنه وجود تدفقات نقدية خارجة اكبر من تدفقات داخلة وهذا ماأدىإلى عدم وجود أرباح .

الاقتراحات:

مما سبق ارتأينا إلى طرح بعض الاقتراحات كما يلي:

– ضرورة تحليل وتقييم أداء المؤسسة قبل اتخاذ أي قرار وذلك لمعرفة قدرة المؤسسة ماليا.

– نظراللفاعلية قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء النقدي للمؤسسة فعلى المؤسسات إعدادها والتركيز على المعلومات التي تقدمها لاتخاذ القرارات المناسبة.

– ضرورة إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق النظام المالي المحاسبي.

– من الضروري مراجعة سياسة التمويل وتوجيهها لدعم الإستثمار .

– مراجعة سياسة مدفوعات الأجور ,الموردين ونسبة تغطيتها .

– من الواضح انه من الضروري للمؤسسة إن تعتمد سياسة إنتاججديدة .وتعتمد أسواق جديدة .

آفاق الدراسة:

في الأخير يمكن القول أن بحثنا هذا لم يلم بجميع الجوانب والتفاصيل المتعلقة بالموضوع إذ يبق مجرد محاولة تشوبها مجموعة من النقائض لعلها تكون منطلقا لبحوث أخرى، كما أردنا التحسيس بأهمية بعض الجوانب التي يمكن أن تكون عناوين لبحوث في المستقبل نتطرق لها في النقاط التالية:

– تقييم الأداء النقدي للمؤسسة باستخدام التحليل المالي .

–أهمية العرض والإفصاح عن قائمة التدفقات النقدية وفق النظام المالي المحاسبي الجديد.

– إعادة الدراسة الميدانية على مؤسسة ذات قطاع معين حتى تكون النتائج أكثر قبولا ومصداقية.

قائمة المراجع

1- الكتب:

- ابراهيم محمد المحاسنة: ادارة وتقييم الأداء الوظيفي حسب النظرية والتطبيق، الطبعة 01، دار جرير للنشر والتوزيع، مملكة البحرين حاليا، 2013.
- ثناء القباني، تطبيقات محاسبة استخدام الحاسب، الدار الجامعية، 2003.
- طلعات عبد المالك، تقييم الاداء الاقتصادي، المعهد القومي للإدارة العليا، سلسلة دراسة القاهرة، مصر 1964.
- عبد الرحمن محمد، قياس الأداء وإنشاء التطور التاريخي، مجمع اعمال مؤتمر الأساليب الحديثة في قياس المنظمة العربية للتنمية البشرية، القاهرة، 2008.
- فلاح حسن الحسيني، الادارة الاستراتيجية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع عمان، الاردن، 2005.
- محمد الطعامة، معايير قياس الأداء الحكومي وطرق استنباطها، مجمع عمل مؤتمر الأساليب الحديثة في قياس الأداء الحكومي، المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرةمصر، 2008.
- محمد مطر، المحاسبة المالية، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، عمان- الأردن، 2007.
- مسعد محمد الشرقاوي، مبادئ المحاسبة المالية، الجزء الاول، المكتبة العصرية للنثر والتوزيع، 2006
- أحمد محمد زامل، المحاسبة الادارية، الجزء الثاني، معهد العامة، الرياضي، 2000.
- أحمد محمد موسى، تقييم الأداء الاقتصادي في قطاع الأعمال والخدمات، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1969.
- أحمد نور، المحاسبة المالية لقياس والتقييم والإفصاح المحاسبي، الدار الجامعية مصر 2003.
- السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي ا لمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر، الرياض السعودية، 2000.

– رضوان حلوه حنان، النموذج المحاسبي المعاصر، الطبعة الأولى 2003، دار وائل للنشر والتوزيع.

– شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث، طبقا للمعايير الدولي للإبلاغ المالي IFRSازهران للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، 2014.

– طارق عبد العال حماد، موسوعة المعايير المحاسبية، الجزء الاول، الدار الجامعيةالاسكندرية، مصر.

– طاهر محمد منصوري الغالبي، وائل محمد صبحي إدريس، أساسيات الأداء وبطاقة الاداء المتوازن، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2009.

– عصام الدين أمين أبو غلفة: اتجاهات معاصرة في إدارة الموارد البشرية (النظ رية والتطبيق)، بدون طبعة، دار للنشر والتوزيع ، شركة الجمهورية الحديثة.

– عقيل جاسم عبد الله، مدخل تقييم المشروعات، طبعة الأولى، دار حامد للنشر، الأردن 1999.

– علاء فرحات طالب، الحكومة المؤسسة والاداء المالي الاستراتيجي للمصارف، الطبعة الأولى ، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

– فارس رشيد، محاسبة الأداء في المؤسسات الخدماتية، الطبعة الأولى، دار آيلة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

– فايزة سليم حداد، الادارة المالية، الطبعة الثانية، الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

– كمال الدين العطراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، الاسكندرية، 2006.

– محمد أبو نصار، جمعة حميدان، معايير تقييم الاداء المالي الدولي، دار وائل للنشرعمان، 2008.

– محمد محمود الخطيب: الاداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، الطبعة الأولى دار للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2010.

- محمد محمود الخطيب، الاداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009،.
- مسعد محمد الشرقاوي، مبادئ المحاسبة المالية، الجزء الاول، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، 2006 .
- مؤيد راض خنفر، غسان فلاح، تحليل قوائم المالية، الطبعة الرابعة، 2011.

2-الأطروحات :

- بن خليفة حمزة، دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي المحاسبي، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012
- بن غدة مليكة، دور التحليل المالي واستخداماته الرقابية في التقييم المالي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص علوم مالية، جامعة المدية، 2014.
- حورية بلجوهر ، الادارة المالية وأثرها في تحسين الاداء المالي للمؤسسات الاقتصاديةمذكرة ماستر في العلوم التجارية، كلبة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم مالية، جامعة المدية 2013.
- سني فاطمة الزهراء، فرقاني يمينة، دور التحليل المالي في تقييم الأداء النقدي للمؤسسة مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصاية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة المدية.
- صباح عبد الرحمن، أثر مراقبة التسيير على الرفع من مستوى الأداء المالي، مذكرة ماستر، كلية علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2012.
- عادل عشي، الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2004.

– امحمد يزيد، عبد القادر رزق الله، الرقابة الداخلية في الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية مذكرة ماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة المدية 2017 .

– بشرى بوشريط، فلة بوشريط، قائمة التدفقات النقدية في ظل اعقاد المعايير المحاسبية الدولية، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير تخصص: محاسبة، جامعة المدية 2018.

– بن خليفة حمزة، دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي المحاسبي، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012.

– بوطريق خوخة: استخدام التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم التجارية، كلبة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم مالية، جامعة المدية 2013.

– بوعزة يمينة، قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر، المعايير المحاسبية الدوليةمذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: محاسبة وجباية، جامعة الطاهر مولاي سعيدة، 2013.

– بوميمز فريدة، دور قائمة التدفقات النقدية في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص: محاسبة، جامعة محمد خيضر– بسكرة، 2015.

– حراج رزيقة، إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق النظام المحاسبي المالي ومدى مطابقته لمعيار المحاسبة الدولية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة البليدة، الجزائر، 2012.

– خويدمي سعاد، إعداد وتحليل جدول التدفقات النقدية، مذكرة ماستر، تخصص: محاسبة ومراقبة وتدقيق جامعة البليدة، 2012.

– رابح بودروسي، خالد خميلي، مساهمة الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تخصص محاسبة، جامعة المدية،2017.

– سالمي محمد دينوري، قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر المعايير المحاسبية الدولية، رسالة ماجستير في علوم تسيير، تخصص: محاسبة، جامعة العقيد حاج لخضر باتنة، 2009.

– سوزان عطاء رغام، العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 07، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008.

– صابور أحمد عواش، إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق النظام المالي المحاسبي ومدى تطابقها للمعيار المحاسبي السابع AS7 ، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة جامعة المدية، 2016.

– صابور أحمد عواش، إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق النظام المالي المحاسبي ومدى تطابقها للمعيار المحاسبي السابعAS7 ، مذكرة ماستر في علوم التسييرتخصص : محاسبة، جامعة المدية، 2016.

– عز الدين قاسمي: تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر في العلوم التجاريةتخصص العلوم المالية، جامعة المدية، 2015.

– معمر الطيب ابتسام، إعداد قائمة التدفقات النقدية في المعايير المحاسبية الدوليةمذكرة ماجستير علوم تجارية محاسبة وتدقيق، البليدة، 2012.

– نصر الدين بن نذير، عمار بوشناق، جدول تدفقات الخزينة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2010.

– نعيمة شبح، دور التحليل المالي بتقييم الاداء المالي بالمؤسسة الجزائرية، رسالة ماجستير كلية علوم التسيير، غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008.

3- القرارات:

- القرار المؤرخ في يوليو يحدد القواعد وتقسيم المحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات عند سيرها، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 19، المؤرخة في 25 مارس 2009م.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): ميزانية الأصول 2016-2017

EPE/POVALSPA UNITE MAINTENANCE

ZONE INDUSTRIELLE BP 400 26200 BERROUAGHIA MEDEA

N° D'IDENTIFICATION:099735030424529

EXERCICE:01/01/2017 AU 31/12/2017

BILAN (ACTIF)

ACTIF	NOTE	2017			2016
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		2 498 786,97	2 498 786,97		
Immobilisations corporelles					
Terrains		145 917 207,34		145 917 207,34	145 917 207,34
Bâtiments		443 186 667,54	443 186 667,54		
Autres immobilisations corporelles		188 619 715,54	168 675 675,91	19 944 039,63	26 712 991,01
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Impôts différés actif		1 715 644,83		1 715 644,83	1 654 272,22
TOTAL ACTIF NON COURANT		**781 938 022,22**	**614 361 130,42**	**167 576 891,80**	**174 284 470,57**
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		8 066 241,26	2 771 002,13	5 295 239,13	5 363 785,10
Créances et emplois assimilés					
Clients		53 410 416,07	39 436 294,90	13 974 121,17	21 494 168,42
Autres débiteurs		1 583 446,26		1 583 446,26	1 485 445,62
Impôts et assimilés					41 480,28
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		649 644,46		649 644,46	1 081 938,86
TOTAL ACTIF COURANT		**63 709 748,05**	**42 207 297,03**	**21 502 451,02**	**29 466 818,28**
TOTAL GENERAL ACTIF		**845 647 770,27**	**656 568 427,45**	**189 079 342,82**	**203 751 288,85**

الملحق رقم (02): ميزانية الخصوم 2016-2017

EPE/POVALSPA UNITE MAINTENANCE

ZONE INDUSTRIELLE.BP 400 26200 BERROUAGHIA MEDEA

EXERCICE:01/01/2017 AU 31/12/2017

N° D'IDENTIFICATION:099735030424529

	NOTE	2017	2016
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net du groupe (1)		-22 116 608,37	-20 028 025,19
Autres capitaux propores - Report à nouveau		-740 086 244,53	-720 058 219,34
Comptes de liaison		808 358 838,79	810 737 340,74
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		**46 155 985,89**	**70 651 096,21**
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)		10 561 595,90	10 561 595,90
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		8 458 964,90	8 135 951,19
TOTAL II		**19 020 560,80**	**18 697 547,09**
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		45 306 711,28	38 274 807,46
Impôts		3 289 207,52	4 185 900,86
Autres dettes		73 734 262,68	69 689 937,23
Trésorerie passif		1 572 614,65	2 252 000,00
TOTAL III		**123 902 796,13**	**114 402 645,55**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		**189 079 342,82**	**203 751 288,85**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d''états financiers consolidés

الملحق رقم (03): جدول التدفقات النقدية 2015-2016

EPE/POVALSPA UNITE MAINTENANCE

ZONE INDUSTRIELLE.BP 400 26200 BERROUAGHIA MEDEA

EXERCICE:01/01/2016 AU 31/12/2016

N° D'IDENTIFICATION:099735030424529

-copie provisoire

	NOTE	2016	2015
Flux de trésorerie provenant des acitivités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients		26 871 220,27	31 629 033,17
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		-38 219 943,43	-27 533 587,96
Intérêts et autres frais financiers payés		-19 447,60	-133 918,99
Impôts sur les résultats payés			
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		-11 368 170,76	3 961 526,22
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires		-249 368,75	-109 454,78
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		**-11 617 539,51**	**3 852 071,44**
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations corporelles ou incorporelles			
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations financières			
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
Intérêts encaissés sur placements financiers			
Dividendes et qoute-part de résultats reçus			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)			
Flux de trésorerie provenant des activités de financements			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectuées			
Encaissements provenant d'emprunts		8 604 328,37	10 343 675,70
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		-1 021 169,00	-9 074 375,49
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)		**7 583 159,37**	**1 269 300,21**
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasiliquidités			
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		**-4 034 380,14**	**5 121 371,65**
Trésorerie ou équivalent de trésorerie au début de la période		**2 864 319,00**	**-2 257 052,65**
Trésorerie ou équivalent de trésorerie à la fin de la période		**-1 170 061,14**	**2 864 319,00**
Variation de la trésorerie de la période		**-4 034 380,14**	**5 121 371,65**
Rapprochement avec le résultat comptable		**16 163 129,12**	**21 966 589,06**